الأمم المتحدة

A/63/PV.20

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٢٠**

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال، إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين (A/63/232)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في طلب مقدم من الأمين العام في الوثيقة A/63/232 يتعلق بقضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

يبلغ الأمين العام في مذكرته الجمعية العامة بأن فترة الولاية الحالية للقضاة المخصصين تنتهي في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وفترة ولاية القضاة الدائمين تنتهي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

ولعدم وجود نص في النظام الأساسي للمحكمة الدولية لتمديد فترات خدمة هؤلاء القضاة، فإن موافقة مجلس الأمن والجمعية العامة ستكون لازمة بغية تمديد خدمة القضاة المخصصين في المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وبعد التشاور مع رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة قام الأمين العام بتعيين القاضي كريستوف فلوغي، (ألمانيا) ليحل محل القاضي وولفغانغ شومبورغ الذي سيستقيل من منصبه في المحكمة الدولية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ولكي تنظر الجمعية العامة في المسائل المذكورة، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، طلب الأمين العام بأن يُدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية بند إضافي بعنوان ”قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١“.

وبالنظر إلى الطابع الهام والعاجل للبند، وما لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-53662 (A)

التغاضي عن الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يقضي بانعقاد المكتب للنظر في مسألة إدراج هذا البند الإضافي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في أن تُدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بندا إضافيا تحت العنوان طاء ''المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى'' بعنوان ''قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١''؟.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وعليه، أدرج البند بوصفه البند ١٥٤.

ويطلب الأمين العام أيضا في مذكرته أن يُنظر في البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، كما طلب الأمين العام، ترغب في النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ستنظر الجمعية العامة في هذا البند يوم الخميس، الموافق ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بعد صدور الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالبند.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/63/1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/63/1) في الجلسة العامة الخامسة التي عقدت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي: تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للعضوية وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره العام عن أعمال المنظمة (A/63/1) وتفاصيل آراء الاتحاد الأوروبي بشأن بعض المواضيع الرئيسية الواردة في التقرير وبشأن التحديات الرئيسية التي ستواجهنا سوف توزع على الأعضاء.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتعددية الفعَّالة حيث تقوم فيها الأمم المتحدة بدور رئيسي. وما برح الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة لا بد من أن تحقق تقدما سريعا بغية تحسين الطابع التمثيلي للمنظمة والشفافية والفعالية. ويكرر الاتحاد الأوروبي التزامه بالانخراط بهمة لتحقيق تلك الغاية في حوار مفتوح وموضوعي مع جميع الدول الأعضاء.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالإصلاح الإداري للأمانة العامة لتمكين الأمين العام من تحسين الموارد البشرية ومساءلة الموظفين وإدخال أساليب إدارية مرتكزة على النتائج.

في الماضي كان إصلاح الأنشطة العملياتية للأمم المتحدة أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي للمساهمة على نحو أكثر فعالية في تنمية بلدان الجنوب. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة القرار الذي اتخذته مؤخراً الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة والذي يهدف إلى تعزيز قدرة كيانات الأمم المتحدة من أجل المواءمة بين جهودها في مجال التنمية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملاً الجهود الرامية إلى زيادة

تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق إقامة كيان وطيد.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الأركان الثلاثة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره: التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان وهي مترابطة وتؤازر بعضها البعض.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة ما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزم بشدة بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وساهم الاتحاد بهمة وبصورة جماعية، ومن خلال المبادرات الفردية لدولها الأعضاء، في نجاح الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية اللذين عقدا مؤخرا هنا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار المتعلق بعقد اجتماع جديد رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، لمضاعفة جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق إزاء الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية الأساسية. وهذه الأزمة بالاقتران مع أزمة الطاقة، يمكن أن تُعرِّض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة التوتر الاجتماعي والسياسي. وفي أعقاب المؤتمر الذي عُقد في روما في حزيران/يونيه، قدم الاتحاد الأوروبي عدداً من المقترحات للتخفيف من آثار الأزمة. وقد أثنى الاتحاد على الأمين العام لقيامه باتخاذ إجراء فوري بتشكيل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية التي عهد إليها تعزيز العمل المنسق بين وكالة الأمم المتحدة.

وبالطبع فإن تناول مسألة تغير المناخ يكتسي أولوية رئيسية لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة في وضع اتفاق عالمي بشأن المناخ لما بعد عام ٢٠١٢، ويشارك بهمة في المفاوضات العالمية التي ستكتمل في وقت لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٩، مع انعقاد المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المزمع عقده في كوبنهاغن.

وبغية التصدي لتلك التحديات مجتمعة، سيفي الاتحاد الأوروبي بالتزاماته في مجال تمويل التنمية. ونعمل على كفالة أن يحرز نتائج هامة مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي يعقد في الدوحة. كما أن الاتحاد الأوروبي سيعمل، إلى جانب جميع شركائه الإنمائيين، على تحسين نوعية المعونة التي يقدمها وتأثيرها.

وفيما يتعلق بصون السلام والأمن، يرى الاتحاد الأوروبي أن الأمر الأساسي هو تعزيز القدرات التشغيلية للأمم المتحدة. وأوروبا تؤيد بدون تحفظ الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة. ونرى أن من الضروري تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وهيكلتها بشكل كاف بغية تحسين التخطيط والقيادة وإدارة المعلومات على المستوى الاستراتيجي.

ويقر الاتحاد الأوروبي بالصلة المتأصلة بين الجوانب الأمنية والسياسية والإنمائية والإنسانية في عمليات حفظ السلام. وسنولي اهتماما خاصا للتفاعل وعلاقات التلاحم المحتملة بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات الاتحاد الأوروبي بغية زيادة تأثيرها المشترك في الميدان إلى أقصى حد.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء تركيز على الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة بعد انتهاء الصراعات. ونؤكد

مجددا على دعمنا للجنة بناء السلام وندعو إلى تعزيز قدراتها بحيث تتمكن من تحقيق إمكانيتها الكاملة.

إن الاتحاد الأوروبي عازم على زيادة دعمه لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الإرهاب، فضلا عن الإسهام في تعزيز توافق الآراء الدولي على وضع إطار معياري. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوافق الآراء الذي ساد خلال الاستعراض الرسمي الأول للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب منذ أن اعتمدتها الجمعية العامة. وينبغي أن تعمل الاستراتيجية على حفز الدول الأعضاء في مفاوضاتها بشأن عقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي بغية استكمال الإطار القانوني القائم.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بنزع السلاح الدولي وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار. وسنواصل العمل نحو إنجاح العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الإنفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية العمل الذي أنجز لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونرحب بنجاح المؤتمر الثاني للدول الأطراف لاستعراض سير عمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونؤيد تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن طائفة الجهود المبذولة لمكافحة الانتشار العشوائي للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة وذخائرها.

وفيما يتعلق بالعدالة الدولية، ما زال هدف إنهاء الإفلات من العقاب للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الجسيمة يأتي في صدارة أولويات الاتحاد الأوروبي. ونؤمن إيمانا جازما بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم بدون العدالة الدولية المستقلة. ونؤكد مجددا على تأييدنا للمحاكم الجنائية الدولية وخاصة المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، ما زال الاتحاد الأوروبي يشجع بصورة ملموسة ومتسقة القانون الإنساني الدولي وزيادة مراعاته على حد سواء. وسيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية تمشيا مع القرارات الخاصة ببلدان محددة أو المواضيعية وتمشيا مع توافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية، الذي يؤكد على المبادئ الأساسية للإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونشدد بقوة على ضرورة كفالة سلامة وأمن موظفي تقديم المساعدة الإنسانية وضمان الوصول الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وسنشارك بفعالية في الجمعية العامة ومجلس الأمن في النظر في مسألة حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وما زال تشجيع وتعزيز سيادة القانون على الصعد الوطنية والدولية إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي. ونؤكد على ضرورة تقديم كل الدعم اللازم للفريق التنسيقي المرجعي المعني بسيادة القانون، الذي تدعمه وحدة سيادة القانون في المكتب التنفيذي للأمين العام، بحيث يتمكن الفريق من الاضطلاع الفعال بمهامه.

وفي عام الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زال تعزيز وحماية حقوق الإنسان إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، الذي سيولي اهتماما خاصا لتحسين فعالية جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي أن يواصل مجلس حقوق الإنسان، الذي أنشأ الآن آلياته المؤسسية، الاضطلاع بدور حاسم. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بفعالية من أجل زيادة تعزيز ذلك الدور. وفي الوقت نفسه، سنواصل تقديم الدعم للجنة الثالثة بوصفها الهيئة ذات العضوية الشاملة التي يمكن أن تعزز بفعالية تنفيذ معايير حقوق الإنسان وزيادة النهوض بالمسائل المواضيعية التي تتسم بأهمية عالمية. كما أن اللجنة الثالثة هي الهيئة ذات الصلة لمعالجة المسائل الخاصة ببلدان محددة والمتعلقة ببلدان معينة.

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما مكتب الممثل السامي لحقوق الإنسان، الذي لا بد من ضمان استقلاله.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتزويد الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لمعالجة المسائل الدولية المتصلة بصون السلام والأمن، وتطوير وتعزيز حقوق الإنسان، التي تضطلع فيها المنظمة بدور محوري. وسنواصل الإسهام بنصيبنا المناسب في مصروفات الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك، نشعر بالقلق حيال زيادة الميزانية العادية للأمم المتحدة، واستمرار استخدام التمويل الإضافي والنهج المجزأ نحو عملية الميزانية الأخيرة. والاتحاد الأوروبي سيعمل بفعالية خلال الدورة الثالثة والستين على تعزيز الإدارة المالية السليمة والانضباط القوي للميزانية.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام وموظفي الأمانة العامة بأسرهم. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أعرب عن امتناننا على التزامهم وإنجازاتهم في الاضطلاع بالولاية التي كلفوا بها. فهم يعملون في ظل ظروف صعبة وخطيرة بصورة متزايدة. وأؤكد لهم على الدعم الكامل للاتحاد الأوروبي.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة في جلستها العامة خلال الدورة الثالثة والستين، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وأن أتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على قيامه بإعداد وعرض تقريره (A/63/1) عن أعمال المنظمة وعلى الجهود الفعالة التي يبذلها في قيادة الأمم المتحدة.

ونلاحظ مع الاهتمام أن نهج الأمين العام يركز على جهود المنظمة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: إحراز نتائج لأكثر المحتاجين، وتأمين السلع العالمية وإنشاء الأمم المتحدة القوية من خلال الخضوع للمحاسبة الكاملة. والتحديات التي تواجه المنظمة تحديات هائلة. وهي تشمل الصعوبات التي نواجهها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وضرورة تكثيف الجهود للقضاء على الفقر وكفالة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وتلك التحديات تستلزم بعدا أوسع في حالة البلدان المتوسطة الدخل. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته هذه البلدان فيما يتعلق بالنمو، توجد عوامل مقيدة في تنفيذ برامج النمو الطويل الأجل. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إيلاء الاهتمام لأولويات واحتياجات البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة بالنظر للأزمة المالية العالمية الحالية.

يجب أن يظل الحوار بشأن أزمة الغذاء العالمية أولوية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد رضانا عن إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وكذلك رضانا عن باقي الأنشطة التي تقوم بها المنظمة لمواجهة المشكلة.

إننا نتفق مع الأمين العام على الحاجة الملحة إلى كسر الجمود المتعلق بتحرير التجارة الزراعية. ويجب معالجة

اختلالات التوازن في الأسواق الدولية من أجل تحسين ظروف الاستثمار والتنمية الزراعية في البلدان النامية. كما يجب الاستمرار في معالجة العلاقة بين أزمة الغذاء العالمية والطلب العالمي على الطاقة وتغير المناخ كخطوة ضرورية في التحضير لاتخاذ إجراءات فعالة على تلك الجبهات الثلاث.

وكما أشار الرئيس ألفارو أوريبي فيليس قبل أسبوعين في بيانه خلال المناقشة العامة، تجد كولومبيا نفسها في وضع مميز يمكنها من المساهمة بفعالية ومسؤولية في حماية البيئة وتعزيز الطاقة البديلة. إن لدى كولومبيا ما يزيد عن ٤٣ مليون هكتار من الأراضي المزروعة بالسافانا، والتي يبقى جزء كبير منها غير مستغل بالقدر الكافي، وحيث من الممكن زيادة الإنتاج الزراعي وتطوير صناعة الوقود الحيوي عبر زراعة قصب السكر ونخيل الزيت الأفريقي دون التأثير على الإنتاج الغذائي. وقد نتج عن تلك الصناعة فوائد جمة للبلد، ويتجلى ذلك في ازدياد الدينامية في قطاع الزراعة والمواشي، وتوفير آلاف الوظائف الريفية وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى التطوير في مجال البحث والتكنولوجيا.

وتحافظ كولومبيا بقوة على التزامها بمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يرفض بلدي جميع أشكال ومظاهر ذلك البلاء ويدعم المبادرات الهادفة إلى وضع حد نهائي لتلك الجريمة الفظيعة. ومن خلال سياستنا الأمنية الديمقراطية ونهجنا الشامل في مكافحة الإرهاب، حققت كولومبيا تقدما كبيرا في احتواء ذلك التهديد والتخلص منه، وفي التقليل من معدلات الجريمة. وقد أعيد إحلال الأمن على جميع الأراضي الوطنية بينما تم تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. وبالمثل، سرحنا حوالي ٠٠٠ ٤٨ شخص كانوا ينتمون سابقا لمجموعات مسلحة غير مشروعة وأعدنا إدماجهم.

وتعلق كولومبيا أهمية كبيرة على الوفاء بالتزاماتها في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. ونحن ندرك أن العالم لن يستطيع أبدا التغلب على ذلك البلاء دون التزام كامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإدانة الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها وزيادة التعاون وتبادل المعلومات بين الدول. وبالمثل، علينا أن نلتزم بمكافحة جميع الجرائم ذات الصلة، مثل غسل الأصول والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهي المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب.

يود وفدي أن يلقي الضوء على مبادرة الأمين العام لتحقيق مساءلة أكبر في الأمانة العامة. ونحن ننضم إليه في ندائه إلى الدول الأعضاء للوفاء بواجباتها للسماح بتنفيذ الولايات المقررة. ويعتمد تعزيز المنظمة وأهميتها وفعاليتها على الالتزام الكامل لكل من يشكلون جزءا منها.

إن تعزيز عمل الأمم المتحدة والمساهمة في البحث عن حلول فعالة هما مهمتان مشتركتان. ونحن نرحب في هذا الصدد بتعزيز الروابط بين المنظمة والمجتمع المدني، وكذلك مع مجتمع الأعمال. ولتحقيق تقدم حقيقي في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا، من الضروري إشراك شرائح واسعة من المجتمع بنشاط. وتساعدنا المساهمة الأوسع من تلك القطاعات على تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، وذلك اتفاقا مع الدور المركزي للدول في تنسيق وتنفيذ الأنشطة في الميدان.

لقد قطعنا ما يزيد على منتصف الطريق نحو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتحديات أكبر من أي وقت مضى. فالعالم يحتاج إلى التزام كامل من الأمم المتحدة وكل دولة من دولها الأعضاء من أجل التغلب على العوائق الجديدة التي تواجه منظمتنا وتحقيق الأهداف التي اتفق عليها رؤساء دولنا وحكوماتنا قبل ثمانية أعوام.

اسمحوا لي أن أعيد تأكيد دعمنا لعمل الأمين العام وتصميمه على قيادة الأمم المتحدة بتفان وتركيز والتزام، وكذلك تأكيد استعدادنا للعمل معا سعياً إلى عالم أفضل.

السيد ماميركا دياس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام لتقديمه تقريره السنوي (A/61/1). ويؤكد التقرير بوضوح أن التنمية ليست امتيازا لقلة من البشر، ولكنها حق للجميع. ويجب أن تحتل التنمية مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولذا، فنحن نرحب بالتزام الأمين العام بإعطاء أولوية خاصة لتلك المسألة وبتعزيز دور الأمم المتحدة في الترويج لها، مع الاعتراف بالحاجة إلى رفع مستوى التمويل كإحدى الضرورات لتحقيق تقدم حقيقي.

ونحن نعتبر الاقتراح بشأن تعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة مهما. ويقوم بلدنا بدراسة هذه المسألة بعناية وسوف نساهم في مناقشتها بنشاط وبشكل بناء. وعلينا كفالة أن يكون لدى المنظمة الأدوات اللازمة لتحقيق توقعات الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية.

وبوجه عام، نحن نتفق مع العرض الشامل للتقرير حول الحالة المعقدة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة وسط الحالة الدولية الحالية الصعبة، والتي تتسم بتقاطع أزمات دولية متعددة. دعونا نقولها بوضوح: إن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق. وليس سبب عدم تحقيقها أن الأهداف الموضوعة طموحة جدا؛ بل على العكس، إنها متواضعة جدا وغير كافية. إنها لن تتحقق لأن النظام الدولي الحالي ظالم للغاية وغير مستدام، نظرا لأن النظام الحالي الاقتصادي والتجاري والمالي يهمش ٨٠ في المائة من سكان العالم، ويضحي بهم لكي تتمكن قلة قليلة جدا من العيش في بذخ.

سوف تبقى الأهداف الإنمائية للألفية حلما غير قابل للتحقيق للسواد الأعظم لأن أكثر من ١٠٠ بلد من بلدان الجنوب لا تملك الـ ١٥٠ بليون دولار التي تحتاجها لتحقيق تلك الأهداف، ولن تمتلكها، وهو مبلغ يمثل بالكاد ١٠ في المائة من المبلغ الذي يزيد عن ١ تريليون دولار والذي يُنفق اليوم على المصاريف العسكرية.

وعلى الرغم من أن التقرير يذكر أهدافا إنمائية أخرى متفق عليها دولياً، إلا أنه يخفق في وضع اقتراحات محددة حول الكيفية التي ينبغي للمنظمة أن تتصرف بها لمعالجة المسائل الرئيسية، مثل التوصل إلى حل دائم لأزمة الديون الخارجية وإصلاح الهيكل المالي الدولي ومشاكل أخرى تشكل جزءا من جدول أعمال تنمية أكبر بكثير وأكثر تنوعا.

إن إرساء نظام دولي قائم على التضامن والعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الشعوب وكل فرد هو أمر مُلح أكثر من أي وقت مضى. إننا لا نحتاج إلى المزيد من الخطب البلاغية أو الوعود الجوفاء. فالسؤال هو ما إذا كان المسؤولون عن العالم الفوضوي وغير المتكافئ الذي نعيش فيه اليوم مستعدين للتنازل الأقل عن جزء من امتيازاتهم وحياة التبذير التي يعيشونها.

إننا نرحب بأن التقرير يعترف بأن تغير المناخ هو أحد القضايا الأساسية التي تتناولها المنظمة. وهذا أمر بالغ الاهتمام بالنظر إلى أهمية عملية المفاوضات التي تنتظرنا، والتي نتوقع منها أهدافا أكثر طموحا من أجل تقليل غازات الدفيئة على نطاق العالم.

لقد حددت الدول الأعضاء ”العادة الخطيرة لانبعاثات الكربون“ المشار إليها في الفقرة ٩١ من التقرير في توافق هام في الآراء تجسد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والتي

تعرب بقوة عن الحاجة إلى تغير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، ولا سيما تلك التي تعززها بصفة رئيسية البلدان المتقدمة النمو. ودون توفر هذا الشرط الذي لا غنى عنه لن نتمكن من التقدم في المعركة التي نخوضها لتخليص العالم من الأزمة البيئية.

إن التبذير الاستهلاكي الهائل في البلدان الصناعية يهدد بقاء الجنس البشري. وظواهر من قبيل الاحترار العالمي، والارتفاع الخطير في منسوب مياه البحار، والقطع العشوائي لأشجار الغابات، ومحاولة استخدام المواد الغذائية كوقود لكي يُبدّد في سيارات الولايات المتحدة وأوروبا، واستنزاف الوقود الأحفوري، والاستخدام غير الرشيد لمصادر المياه، في جملة أمور أخرى تشكل أخطارا جسيمة على الحياة. ويجب أن نتصرف، وأن نتصرف بسرعة، وتتحمل هنا البلدان المتقدمة النمو، المسؤولة عن ٧٦ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، الالتزامات الأخلاقية والمسؤولية التاريخية الأساسية.

إننا نتمسك بالحاجة إلى وجود الأمم المتحدة وإصلاحها الشامل وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ولكن يجب أن يتم ذلك بالاحترام التام لميثاقها ودون إعادة صياغة أو تشويه مقاصدها ومبادئها. إن التحدي الرئيسي الذي نواجهه هو إصلاح الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تخدم مصالح جميع الأمم على قدم المساواة. ولا نستطيع أن نسمح بفشل الإصلاح ولا بأن تصبح منظمتنا أداة لخدمة مصالح وأهواء القلة الغنية والقوية من البلدان.

يتناول التقرير الموضوع الخلافي بشأن المسؤولية عن الحماية، في حين لا تزال هناك أسئلة هامة وشواغل مشروعة كثيرة فيما يتعلق بهذا المفهوم دون جواب. ومن واجب الجمعية العامة أن تنظر في هذه المسألة بشفافية وعمق وأن تتخذ القرارات اللازمة بشأنها. ويعتزم البعض تنفيذ هذا المفهوم حتى قبل تحديده بوضوح. وتعارض كوبا هذه النوايا، حيث أنها ستفتح الباب أمام إمكانية تحويل المسؤولية عن الحماية إلى أداة يمكن التلاعب بها بسهولة للهجوم على المبادئ المقدسة المتعلقة بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويجب أن نعزز الدور القيادي للجمعية العامة بوصفها الجهاز الوحيد التابع الأمم المتحدة الذي لا يوجد فيه مكان للهيمنة، والذي يسمح بسماع صوتنا وقبول تصويتنا، والذي لا يوجد فيه حق النقض الذي عفا عليه الزمن. ومن ناحية أخرى، لن نتمكن من الحديث عن الإصلاح الحقيقي للمنظمة إلى أن يتحقق الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن. ولهذا السبب، ترحب كوبا بالقرار المتخذ للبدء، في أقرب وقت وفي إطار الجمعية العامة، بعملية تفاوض حكومية دولية حول إصلاح مجلس الأمن.

ونأمل أن تسمح لنا هذه العملية بإحراز تقدم ملموس في أقرب وقت ممكن. إننا نحتاج على وجه السرعة إلى وجود مجلس أمن عادل وتمثيلي بحق، ويعمل بالنيابة عن الجميع وضمن الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، ودون أن يتعدى، كما يفعل بصورة متزايدة، على مهام واختصاصات الهيئات الأخرى في المنظومة.

يجب أن تمتنع البلدان الأقوى عن ممارسة الاستغلال السياسي لحقوق الإنسان والنزعة الانتقائية والمنحازة والمعايير المزدوجة في معالجة هذه المسائل. ويقع على عاتقنا واجب مقدس لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وضد أي محاولة لتشويهها أو إعادة كتابتها أو إعادة تفسيرها من أجل مواءمتها مع نظام القطب الواحد ومطامع الهيمنة لدى القلة القليلة.

وسيتعين علينا أن نواصل العمل من أجل أن يصبح التعاون الدولي الحقيقي حجر الزاوية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ويبرز الأمين العام في تقريره الوجود المتزايد في

الميدان لهيئات الأمم المتحدة المكرسة لحقوق الإنسان، وكذلك تعزيز قدرة المنظمة على الرد السريع في هذا المجال. ولكن من الحيوي في هذا السياق أن نؤكد على أهمية التطبيق التام للمبدأ الذي ينص على أن حقوق الإنسان عالمية ولا تقبل التجزئة ومترابطة.

ومع الأخذ في الاعتبار أن التقرير، من خلال وصفه الأنشطة الجارية في الميدان، يقصر نفسه على البلدان النامية فحسب، فإنه يعطي الانطباع بأن العمل في مجال حقوق الإنسان ليس ضروريا في البلدان الصناعية. ولكن، لا يزال يوجد في العالم الصناعي الكثير مما ينبغي عمله. وتبعا لذلك، ينبغي أن يؤخذ دائما في الاعتبار تطبيق مبدأ الموافقة من أجل تعزيز ما وصفه الأمين العام بأنه عصر جديد في مجال حقوق الإنسان.

ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون مشاركة الشعب، وبغير وجود عدالة اجتماعية، وبدون رفاهية فردية وجماعية، وبدون تضامن إنساني. وينبغي أن تؤخذ هذه المبادئ التوجيهية بعين الاعتبار في أعمال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

وفيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة في الأمم المتحدة، من الضروري الإقرار بأنه ينبغي أن تسترشد الأنشطة التنفيذية، أولا وقبل كل شيء، بالسياسات الوطنية والأولويات الإنمائية لكل بلد. ويجب أن لا تشارك الهيئات الإنمائية للأمم المتحدة في الميدان في الأنشطة التي لا تتصل مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تشجيع وضع الشروط في أعمالها. وتعد آراء البلدان النامية وأولوياتها، بالإضافة إلى احترام الولايات الحكومية الدولية في ميدان الأنشطة التنفيذية، أمورا أساسية.

أود أن أختتم بياني بتأييد النتيجة التي خلص إليها الأمين العام في تقريره ومفادها أنه:

”بإمكان الأمم المتحدة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بفضل شمولية عضويتها وعالمية تأثيرها، إحداث تغيير عالمي إيجابي يجعل من العالم مكانا أكثر أمنا ورخاء وعدلا للجميع“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٤١).

إن التحديات التي أمامنا تحديات خطيرة. ويحتاج العالم اليوم إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في البداية وبالنيابة عن وفد فييت نام أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وأتعهد بالتعاون معكم على أكمل وجه بغية المساهمة في إنجاحها.

أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/63/1، الذي يتناول طائفة عريضة من المسائل الهامة، مثل التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، وإصلاح الأمم المتحدة.

وبعد مضي ثماني سنوات على اعتماد قادتنا لإعلان الألفية، نشاطر الأمين العام الشاغل الذي أعرب عنه، بالرغم من تحقيق مكاسب كبيرة نحو إنجاز الهدف العالمي المتمثل في خفض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، من أن بلدانا كثيرة لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال هناك أكثر من بليون شخص يعيشون في العالم تحت خط الفقر. ويعاني مئات الملايين من الجوع. وعشرات الملايين من الأطفال في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس. ولا يزال التمييز والعنف ضد المرأة منتشرين على نطاق واسع. وفي عام ٢٠٠٧ وحده، ظهرت ٢,٥ مليون حالة جديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وما زال نقص الحصول على مياه الشرب الآمنة والتصحاح الكافي يزيدان من صعوبة الحياة الصعبة أصلا للفقراء.

وفي ظل أزمة الغذاء العالمية، فإن ارتفاع أسعار الطاقة، والاحترار العالمي، وتغير المناخ، والبطء الاقتصادي العالمي تشكّل كلها تهديدا حقيقيا، مما يقوّض التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في كفاحها لتجاوز حالة تخلف التنمية وتخفيف الآثار السلبية لهذا التطور على الناس الأشد احتياجا، أي الفقراء والنساء والأطفال. ونظرا لأن نصف سكان العالم البالغين يملكون مجرد ١ في المائة من الثروة العالمية، كما أشار الأمين العام، فإن علل العالم النامي لا يمكن أن تعالج بدون تعاون ومساعدة حقيقية ونشطة من البلدان المتقدمة النمو في إطار شراكة عالمية من أجل التنمية، والتي أكّد أنها بالغة الأهمية. ونحن نضم صوتنا إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل الوفاء بالتزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ويحدونا الأمل في أن يتحقق هدفه المتمثل في تقديم ٥٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠.

وما يكتسي قدرا مماثلا من الأهمية كوسيلة لجعل العولمة تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدلا من عرقلته هو وجود نظام تجاري ومالي منفتح وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. وتأخير الانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات التجارية سيؤدي، في جملة أمور أخرى، ليس إلى تفاقم الأزمة الغذائية فحسب، بل سيجعل أيضا جهود التغلب عليها أكثر صعوبة. ويجب أن تضع الدول الأعضاء الانتهاء بنجاح من جولة الدوحة على رأس أولوياتها.

قبل أقل من أسبوعين، وبتوجيه منكم يا سيدي، عقدت الجمعية العامة اجتماعين رفيعي المستوى بشأن الأهداف الإنمائية واحتياجات أفريقيا الخاصة، حيث قام زعماؤنا، ومعهم أصحاب مصلحة آخرون، بتحليل الوضع وتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة، وناقشوا مبادرات جديدة وقطعوا وعودا جديدة. إن حياة مئات الملايين من البشر في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وخاصة في أفريقيا، تعتمد على ما إذا كانت أعمالنا خلال السنوات القادمة ستحوّل تلك الوعود إلى مواد غذائية ومساكن وتعليم وصحة لهم، كما قال الأمين العام، ويجب ألا يخيّب المجتمع الدولي آمالهم.

وخلال العام الماضي، ظل صون السلم والأمن الدوليين يواجه فرصا وتحديات متداخلة. فبالإضافة إلى ١٧ بعثة عاملة، من المتوقع للانتشار الجاري لعمليات حفظ سلام أخرى في أفريقيا أن يؤدي إلى زخم أكبر لتعزيز عمليات صنع السلام المحلية وأن يضع حدا في نهاية المطاف للأزمات التي استمرت طويلا. وقد ساعدت الدبلوماسية الوقائية وجهود منع نشوب الصراعات والوساطة بقيادة الأمم المتحدة على تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية لصالح السلام والاستقرار الدائمين في العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا. وعلى نفس المنوال، ساهمت أنشطة بناء السلام في التشجيع على عقد اتفاقات السلام وإرساء الأساس للسلام والتنمية المستدامين وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المتضررة من الصراعات.

ولكن إلى جانب تصعيد الصراعات المسلحة والتوترات المستفحلة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، فقد زاد من شواغلنا المشتركة اندلاع نزاعات جديدة في البلقان والقوقاز. وأدى تزايد تعقيد الصراعات المستعصية إلى زيادة مفاجئة في الطلب على عمليات حفظ السلام وأرهق طاقات المنظمة على العديد من الجبهات ذات الصلة. وما زال الإرهاب يشكل أيضا تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين واعتداء على مبادئ القانون والنظام وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات.

وأمام تلك التحديات، فإننا ندعم استنتاج الأمين العام بأن الدور الحاسم للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين يجب إعادة تأكيده وزيادة تعزيزه. إننا نحيي وندعم

الخطوات التي اتخذها الأمين العام مؤخرا لتحسين إدارة المنظمة في ميادين عمليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها ونزع السلاح، ونحن على استعداد للمزيد من الإسهام في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ على أساس المبادئ الأساسية لاحترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كبوتسرا (توغو)

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يبقى الصك الأساسي لتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والتقيد بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإذ نشاطر الأمين العام تقييمه الإيجابي لقبول معايير حقوق الإنسان والتوافق بشأنها على النطاق الدولي الواسع وتعزيز الأدوات والآليات لرصد وتشجيع الامتثال لها، إلاّ أننا نظل قلقين إزاء استمرار الجنوح إلى تسييس حقوق الإنسان واستخدامها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يعقّد الأوضاع الإقليمية والدولية ويوجد العقبات أمام عملية إصلاح الأمم المتحدة من خلال التسبب في ازدواجية عمل هيئاتها.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر التأكيد على وجهة نظر فييت نام بأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لا يمكن أن يكونا فعالين إلا عندما ينسجمان مع مبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية، وعندما نتمكن من تجنب تسييسها، وهو المرض الذي ظل على مدى عقود يشل عمل لجنة حقوق الإنسان السابقة.

وكما أبلغنا الأمين العام في تقريره، فإن تزايد عدد وحدة الأحوال الجوية الشديدة خلال الفترة المشمولة في التقرير بات أمرا يثير الذهول، وهو ما زاد من عدد الفقراء المتضررين من الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية. إن حالة الأمن الهشة والعنف الدموي في العراق وأفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مناطق أخرى عديدة تعصف بها الصراعات، دفعت ملايين البشر إلى النزوح والتشرد الداخلي، وبات عدد متزايد باطراد من المدنيين بحاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة وإلى إمكانية وصول العمل الإنساني وإليهم.

إن تغير المناخ والصراعات المسلحة تفاقم الكوارث الطبيعة والكوارث من صنع البشر على حد سواء، ونجعلها أخطر مما كانت في أي وقت مضى وتتطلب تعاونا دوليا أكبر للتعامل معها. ونحن نرحب بالتزام الأمين العام بتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية والحكومات في الاستعداد لمثل تلك التحديات والتصدي لها.

ومن أجل التكيف مع عالم يشهد تغيرات كبيرة ولتحسين أداء الأمم المتحدة للولايات المناطة بها وفقا للميثاق، فإن الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة، يجب أن تُعزز بطريقة أكثر شمولا وديمقراطية. وفضلا عن ذلك، تدلل بوضوح أشد تجربة العام الماضي في الوساطة لحل الصراعات وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية على الدور الفعال والذي لا غنى عنه للمنظمات الإقليمية. وتبين تلك التجربة أيضا أن أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي بل ويمكن أن تعاضد بعضها البعض. وستواصل فييت نام المساهمة في الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة، وفي شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية، أكثر تمثيلا، وأكثر فعالية، وأكثر استجابة لمصالح الدول الأعضاء وشعوبها.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أخذ الكلمة لكي أسجل إشادة وفد بلدي بالأمين

العام على إنجازات المنظمة، والتي أجملها معالي الأمين العام بان كي – مون في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/63/1، والذي يغطي أنشطة الأمم المتحدة خلال العام الثاني من ولايته. ويهنئ وفد بلدي أميننا العام الجسور والديناميكي البارع ذو الكفاءة العالية على هذا الإنجاز الكبير.

والتقرير المؤلف من ٢٨ صفحة يحجم بكل تواضع عن تمجيد الأداء البطولي للموظفين المدنيين الدوليين في منظمتنا، سواء في الميدان أو المقر. غير أننا نعلم علم اليقين أن إنجازات منظمتنا ما كانت لتتحقق بدون العمل الشاق لأولئك الرجال والنساء، فرادى وجماعات، وتفانيهم في القيام بالواجب، وأدائهم النموذجي.

إن التقرير شامل ومتوازن. وهو يسلط الضوء على إنجازات منظمتنا إزاء ما تواجهه من تحديات جسام ومعقدة، سعيا لتحقيق الأركان الثلاثة للأمم المتحدة: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

والجيل الجديد من التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، والإرهاب، وأزمة الطاقة والأزمة الغذائية، والآن، الأزمة المالية، التي لا تقابلها موارد كافية أو حتى الإرادة السياسية، يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الأمم المتحدة، الهيئة العالمية الوحيدة التي يلجأ إليها العالم، وخاصة أعضاؤها الـ ١٩٢، طلبا للمساعدة والدعم والحلول، أو حتى لمجرد البحث عن الإلهام والأمل. ومن المخيف أن نتخيل عالما لم يعد بمقدوره أن يعثر على ذلك الإلهام والأمل في الأمم المتحدة.

وفي ضوء التهديدات والمخاطر المتزايدة التي تشكلها التحديات التقليدية والجديدة على السلام والاستقرار، والقضاء على الفقر والجوع، والتخفيف من حدة الأمراض المتفشية على الصعيد العالمي، والمساعدة على مواجهة الكوارث الطبيعية المفاجئة أو التي من صنع الإنسان، وغوث اللاجئين والمهاجرين الذين يخرجون من ديارهم جراء الصراعات أو الاحتياج الاقتصادي، وعلى طائفة أخرى من الشواغل العالمية، ينبغي أن نهتم باستنتاجات الأمين العام، وأن نتخذ إجراء عاجلا وحاسما بشأن توصياته قبل أن تصل هذه المشاكل العالمية إلى مستويات تنذر بكارثة.

ولتحقيق النتائج لصالح أشد الناس احتياجا، ينبغي أن نستوعب الحقائق المرة التي يعانيها فقراء العالم، ونلبي نداء الضمير، ونتغلب على الأنانية، من خلال استلهام روح فطرة العمل الصالح لدينا من أجل المساعدة على انتشال ١,٢ بليون من الأشخاص الذين لا يزالون غارقين في الفقر المدقع، و ١,٢ بليون شخص يعانون من الأمراض الاستوائية المهملة، وبليون شخص لا يتوفرون على مياه الشرب المأمونة، و ٢,٦ بليونا لا يتوفرون على المرافق الصحية الكافية، و ٩,٩ مليون لاجئ، لا سيما في أفريقيا. وكل تأخير في الوصول إليهم يزيد مأساتهم استفحالا ويضاعف معاناتهم.

وبذلك نصل إلى الضرورة الملحة لبلوغ المرامي التي حددناها لأنفسنا في الأهداف الإنمائية للألفية بعد أقل من سبعة أعوام من الآن. والوفاء بالتزاماتنا الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية لا يكمن في العملية الإحصائية المتمثلة في تخفيض معدل الفقر إلى النصف وتحقيق أهدافنا الإنمائية الأخرى فحسب، بل ينطوي أيضا، وبصورة متناغمة، على عمليات إنمائية أخرى، لا سيما تمويل التنمية، وجولة الدوحة للمحادثات التجارية المتعددة الأطراف، والتعاون الإنمائي من أجل فعالية المعونة. ولا يمكننا أن نتحمل الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد، وإلا، فإننا سنتعرض لخطر تصعيد التوترات السياسية وتحولها إلى صراعات يؤججها الفقر والافتقار إلى التعليم الأساسي.

وعليه تود الفلبين، أن تكرر النداء الذي أطلقه الأمين العام لتخصيص ٥٠ بليون دولار سنويا، بحلول عام ٢٠١٠، للمساعدة الإنمائية الرسمية استنادا إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة، بغية تهيئة حياة أفضل للفقراء في عالمنا.

ومن خلال الدبلوماسية الوقائية ودعم عمليات السلام، وتحت القيادة الماهرة للأمين العام، ساعدت منظمتنا باقتدار نيبال في انتقالها الحالي إلى مستقبل ديمقراطي جديد. وتناولت ووجهت العملية التحضيرية للحوار الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية الوساطة السابقة على إجراء الانتخابات في كينيا، وعملية بناء الثقة في دارفور، والدفع بالعملية السياسية في الصومال، وإطلاق وتيسير عملية تحضيرية تمهد السبيل مفاوضات شاملة محتملة في قبرص.

إن قدرة الأمين العام على القيام بالمساعي الحميدة تستحق أن تعزز وتحسن بغية توسيع نطاق أثره الإيجابي في التخفيف من التوترات في بؤر التوتر الأخرى في العالم، بما في ذلك العراق والشرق الأوسط.

والإبقاء على حفظة السلام العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة، البالغ عددهم ٠٠٠ ١٣٠، الذين توفرهم ١١٧ دولة عضوا، والمنتشرين في ١٩ بعثة في جميع أنحاء العالم ليس بالمهمة السهلة. والفلبين، باعتبارها من البلدان المهمة المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ستواصل مشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة، إدراكا منها بأن حفظ السلام لا يؤدي إلى السلام المستدام فحسب، بل أيضا إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

وثمة وظيفة هامة أخرى للأمم المتحدة تتداخل مع أركانها الثلاثة، هي إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين بالكوارث الطبيعية، التي تتفاقم في بعض الأحيان بسبب إهمال الإنسان أو الإساءة إلى البيئة. وباعتبار الفلبين ذاتها بلدا معرضا للكوارث الطبيعية، فقد استفادت من النداءات العاجلة التي تطلقها الأمم المتحدة، وهي ممتنة للمساعدة السريعة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ، الذي يشكل آلية فعالة ومتعددة الأطراف لتقديم الإغاثة ويحتاج إلى تبرعات مستمرة من الدول الأعضاء لكفالة كفاية موارده والقدرة على التنبؤ بها في حالات الطوارئ.

وفي ما يتعلق بضمان رفاه الأجيال القادمة، تتفق الفلبين مع تحديد الأمين العام لأربعة مجالات تثير بالغ القلق ويرتهن بها بقاء الأجيال التالية، وهي تغير المناخ، ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي، والإرهاب، والصحة العالمية.

ولدينا الآن خريطة طريق بالي التي وضعت في العام الماضي. وهي تحدد عملية لوضع اتفاق عالمي جديد لمواجهة تغير المناخ. وعملية التفاوض التي انطلقت في بالي ستتواصل حتى يتم استعراض ما أحرزته من تقدم في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، في اجتماع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بوزنان، بولندا، الذي نأمل أن يمهد السبيل لتحقيق نتيجة يتفق عليها في كوبنهاغن في العام المقبل.

وينبغي ألا نقتصر على إدماج تغير المناخ في السياسات والخطط الإنمائية، بل يتعين أيضا أن نقيم شراكات مع القطاع الخاص لدى إدماج تغير المناخ في عملياته التجارية. وتغير المناخ ليس مسؤولية الحكومات وحدها، بل علينا جميعا أن نتعاون، باعتبارنا السكان المشتركين في هذا الكوكب الهش، لتحمل مسؤولية كفالة ألا ترث الأجيال القادمة أرضا جرداء غير قادرة على إدامة الحياة.

وهذا هو مفهوم المسؤولية بين الأجيال أو إقامة العدالة والإنصاف بين الأجيال. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر ما قلته سابقا: فإقامة العدالة في مجال تغير المناخ تتطلب من الدول المتقدمة النمو، التي ألحقت قدرا كبيرا من الإضرار بالبيئة أو بالتوازن الإيكولوجي على حساب أقل البلدان نموا أو البلدان النامية، أن تفعل المزيد لإصلاح الأضرار.

وتشكل معاهدة عدم الانتشار النووي اللبنة الأساس لجميع إجراءات نزع السلاح النووي. والعملية التحضيرية المفضية إلى مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جارية على قدم وساق. وتنوي الفلبين الاضطلاع بدور فعال من خلال تقديم مرشح كفؤ لترؤس المؤتمر الاستعراضي، إدراكا منها للمخاطر المستمرة للمخزونات النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية على بقاء البشرية.

والتنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يتطلب مبادرات إبداعية وشراكات طويلة الأمد مع الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

والفلبين، من جانبها، ستكثف دعوتها إلى الحوار والتعاون بين الأديان لتعزيز التفاهم والتسامح بين الشعوب المختلفة الأديان والثقافات. وسيكمل هذا الأمر المبادرات ذات الصلة، مثل تحالف الحضارات. وخلافا لأسلحة الحرب – التقليدية أو غير التقليدية – يمكن لهذه المبادرات، أن ترسخ على نحو أفضل الأساس الحقيقي للثقة والتفاهم، وتبني عالما أكثر سلاما للأجيال الحالية والقادمة.

والأشخاص الأصحاء يبنون دولة سليمة. وقال أبقراط إن الصحة هي أكبر نعمة يتمتع بها الإنسان. وقال دزرائيلي إن صحة البشر هي حقا الأساس الذي ترتهن به كل سعادتهم وقوتهم كأمة. وضعف الصحة يولد أشخاصا ضعاف العقل والجسد. وضعف الصحة يخفض الإنتاجية، بالتالي، يمكن أن يؤدي بالاقتصاد إلى الركود.

إن توفير الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها، ولا سيما في البلدان الاستوائية، عملية تؤثر على أكثر من جيل وتقتضي وضع استراتيجية طويلة الأجل. وأقل البلدان نموا في أمس الحاجة للمساعدة الخارجية، والفلبين تؤيد رأي الأمين العام أنه ينبغي للأمم المتحدة أخذ زمام المبادرة في رسم مستقبل الصحة العالمية، والتركيز على الأولويات الحاسمة الأهمية التي تؤدي إلى نظم صحية حسنة الأداء وبأسعار معقولة من خلال التنسيق مع الحكومات والجمعيات الخيرية والمؤسسات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بتمكين الأمانة العامة، يؤيد وفد بلدي بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام لصالح تمحور البنية الأساسية للإدارة في الأمانة العامة على أساس تحقيق نتائج ملموسة واقتراحه بوضع هيكل جديد للمساءلة يزيد من فعالية الأمانة العامة وكفاءتها في تنفيذ وتنسيق الولايات الموكلة إليها من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

وبوصف الأمين العام المسؤول التنفيذي الأول، يتعين أن يُمنح سلطات تقديرية واسعة في إدارته للأمانة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بإصلاحها داخليا في ظل الموارد المالية المحدودة المتاحة له. وهذه المرونة ضرورية لتمكينه من النهوض بالمهام المتزايدة والمتغيرة المناطة بمنظمتنا.

أما في الميدان، فيتعين على الأمانة العامة أن تنظر في اتباع نهج يقوم على التحليل الخاص بالمستفيدين كيما تتواءم عملياتها مع احتياجات البلدان النامية وسماتها الخاصة، فهذه البلدان هي العميل الذي يُتوقع أن تخدمه الأمانة العامة أو تدعمه. ويتعين أن يُستكمل التحليل الخاص بمدى ملاءمة

الأدوات التنفيذية الذي يجرى في المقر ويبدأ من قمة الهرم إلى قاعدته بنهج ينطلق من القاعدة إلى قمة الهرم ويجمع ملاحظات الحكومات صاحبة حق ملكية البرامج القطرية من أجل صقل تلك الأدوات لتحقق أكبر عائد ممكن على المستوى القطري.

كما تؤيد الفلبين التوجه الحالي للأمين العام نحو تحقيق الحد الأقصى من الفوائد من التعاون مع المنظمات الإقليمية وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأود أن أختتم مؤكدا أن وفد بلدي يشعر بالارتياح إزاء النجاح العام لمنظمتنا في معالجة الشواغل العالمية المتعددة خلال السنة قيد الاستعراض. ويُعزى هذا النجاح أساسا إلى القيادة الفعالة للأمين العام والدعم من فريق إدارته العليا. ووفد بلدي واثق من أنه، خلال السنة الثالثة من تولي الأمين العام لمنصبه، ستكون منظمتنا قادرة على بذل المزيد من الجهد لتستفيد من الأساس المتين الذي أرسته حتى الآن والوصول إلى المزيد من البشر في جميع أنحاء العالم والتواصل معهم وكفالة حياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقا لهم. وعلى طول الطريق، نرجو أن يبقى أملهم في ذلك ثابتا وقويا.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية ، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/63/1. فبالإضافة إلى كون التقرير إجراء رسميا لإبقاء الجمعية العامة على علم تام بأنشطة الأمانة العامة، فإنه يرسي الأسس لتفاعل هيئاتنا الحكومية الدولية المستمر مع الأمين العام في إطار السابقة السليمة التي أرساها – والتي يذكرها في تقريره – وبأن يقدم لهذه الجمعية إحاطات إعلامية دورية بشأن قضايا الساعة. ونرحب بذلك التقارب بين الجمعية العامة والأمانة العامة الذي يمثل القاعدة الأساسية للإدارة الرشيدة لهذه المنظمة.

ويكشف التقرير النقاب عن اتساع نطاق المهام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة في سياق بيئة عالمية متغيرة مرت ببعض المحطات المضيئة والكثير من الفترات الحالكة. وفي ذلك الصدد، فإن الرسوم البيانية التي تشكل جزءا من التقرير توضح أنه عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نواجه بالقول الشائع عن نصف الكوب الفارغ. ومما يزيد الحالة سوءا اتساع الهوة بين البلدان التي أحرزت أكبر قدر من التقدم وتلك على الطرف الآخر التي لم تحقق تقدما يُذكر. وبعبارة أخرى، وكما تأكد ذلك خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا بلا شك نواجه صورة متباينة. كما لم يُحرز تقدم في حل بعض أكثر الصراعات تعقيدا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وأعني بذلك القدرة على الاستجابة التي يبدو أنها تجابه صعوبات متزايدة.

وينطبق الحال نفسه على المسائل البيئية: فاستخدامنا لموارد الكوكب الذي نعيش عليه وحتى ما حلّ بمناخه يقتضي بذل الكثير. ومن ناحية أخرى، نلاحظ إنجازات هامة في مجال المساعدة الإنسانية، وهي إنجازات كبيرة، مقارنة بالعدد غير العادي من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. كما نشيد بتحسين قدرة الأمانة العامة على إقامة شراكات مثمرة مع المنظمات الإقليمية، خاصة في القارة الأفريقية.

لكن ملاحظاتي اليوم تتمحور بصورة رئيسية حول المنظمة وأدائها. وفي ذلك المجال، تبرز مسألة التأويلات المتباينة بشأن نصف الكأس الممتلئ ونصفه الفارغ. ونقرّ بالتقدم المحرز، على النحو المبين في التقرير، سواء في معالجة المواضيع ذات الأهمية الحاسمة أو تكيف المنظمة مع الحقائق الجديدة. وفي الوقت نفسه، يمثل التقرير مصدرا لبعض أوجه قلقنا. وأود أن أشير إلى أربعة جوانب، نرى أن الأمانة العامة

والأجهزة الحكومية الدولية يمكن، ويجب، أن تبذل المزيد من الجهود لجعل المنظمة أكثر أهمية.

أولا، إن جدول أعمال المنظمة المتزايد اتساعا باطراد، وإن كان ينطوي على ميزة معالجة مسائل التنمية والسلام والأمن والحكم الديمقراطي والمسائل الإنسانية بطريقة متكاملة، له جانب سلبي يتمثل في فقدان التركيز على تلك المسائل الفائقة الأهمية وفصلها عن المسائل الهامة فحسب. وربما نحن بحاجة إلى العودة إلى جذورنا وإعادة تفسير الرؤية الصريحة والضمنية التي توخاها لنا ميثاق الأمم المتحدة في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. ونرى أن بعض الخطوات اتخذت في ذلك الاتجاه في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، ولكن نجد أن تقرير هذا العام ينقصه إطار أوضح من شأنه إبراز تلك الرؤية بقدر أكبر.

ثانيا، على الرغم من أن التقرير يجسد التغييرات الأخيرة على الساحة الدولية، حتى أنه يشير، بشكل صحيح، إلى أن وقوع أزمتي الطاقة والغذاء معا قد يقوض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو خطير، فإن لهجة التقرير تنم إلى حد ما عن طريقة ''العمل كالمعتاد''، حتى عندما تهز العالم الاضطرابات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية في آن واحد، وجميع تلك الهزات سيكون لها عواقب طويلة الأجل.

نحن نواجه تغييرات هائلة في عالم الواقع، بل وفي عالم الأفكار. ويود المرء أن يرى الأمم المتحدة تواكب تلك التغييرات أو تستبقها، بدلا من أن تتثاقل خلفها. ونحن ندرك أن هذا قد يكون هدفا عملاقا، في ظل نطاق وتعقد التحديات، لكنه يؤكد على الحاجة الماسة إلى تكيف المنظمة مع المطالب الحالية والمستقبلية. وفي هذا الصدد، من الإنصاف الإقرار بأن الأمين العام اتخذ بعض الخطوات المهمة في ذلك الاتجاه.

وأصل بذلك إلى ملاحظتي الثالثة. نحن نتفق في الرأي مع الأمين العام أنه من الضروري إجراء إصلاحات في كل من الأمانة العامة – بل وربما يكون الأكثر أهمية – في الآلية الحكومية الدولية. لكن سيكون من المفيد أن يكون لدينا خريطة طريق ورؤية عالمية لإصلاح الأمانة العامة، بدلا من التصدي للعمل خطوة خطوة، وإدارة تلو الأخرى. فهذا نهج يرغمنا مرة أخرى على التركيز على بضعة أشجار، بينما تغيب عن بالنا الغابة.

رابعا، إن الأمم المتحدة تعمل فحسب إلى الحد الذي تستطيع كل مكوناتها – الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية – تنسيق الأدوار المنوطة بها. ونحن، الدول الأعضاء، لا يمكننا أن نطلب من الأمانة العامة من ناحية، الالتزام بمجموعة متزايدة على الدوام من الولايات ما لم نوفر، من ناحية أخرى، الموارد التي تحتاجها للاستجابة إلى تلك الولايات والنهوض بها.

نحن نسلم بالجهود الجزئية المبذولة لتمويل بعض المبادرات الجديدة التي وردت في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، لكن الكثير من المهام التي أوكلت إلى الأمانة العامة، مثل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، تفتقر إلى ميزانية.

ولا يمكننا أيضا أن نطلب من الأمانة العامة اتخاذ إجراءات تتجاوز نطاق تفويض الصلاحيات الذي تمنحه إياها الحكومات. وبالقطع، ليس بإمكان الأمانة العامة المساهمة بأكثر من طاقتها لوضع التوصيات بشأن إصلاح الهيئات الحكومية الدولية، ومنها مجلس الأمن، حيث أن الأخير يقع ضمن الصلاحيات المطلقة للدول الأعضاء.

أما بعد، فنحن نتفق في الرأي تماما مع الأمين العام بشأن الطبيعة المتفردة للأمم المتحدة. إنها أصل مهم للبشرية، والعالم سيكون أسوأ بدونها. ويجب أن نصون ذلك التراث ونطوره، إنها مهمة تقع بشكل مشترك على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء. ويجب أن نركز بدرجة أكبر على أولوياتنا. ويجب أن نمد الأمانة بالموارد التي تحتاجها للقيام بمهمتها، ويجب أن ننتهي من مواءمة هيكل الأمانة العامة والمحافل الحكومية الدولية مع المطالب المعقدة لعصرنا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أوجه شكري إلى الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/63/1)، الذي يقدم استعراضا شاملا وواضحا عن ما تحقق خلال العام الماضي ويحدد أيضا ما الذي يجب تحقيقه في المستقبل.

لقد واجه المجتمع الدولي هذا العام عددا هائلا من التحديات التي لم يسبق لها مثيل وغير المتوقعة. تلك التحديات تشمل الأسعار المرتفعة للغذاء والوقود، وتغير المناخ، وتباطؤ النمو الاقتصادي والتقلبات المالية. وكل هذه الكوارث تؤكد مرة أخرى على أهمية وجود استجابة عالمية سريعة ومشتركة وعلى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في زيادة الوعي العام، ولفت انتباه الدول الأعضاء، ووضع استراتيجيات وإجراءات مصممة خصيصا للتصدي لكل أزمة، ودفع المجتمع قدما، في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشيد بالاستجابة السريعة للأمين العام إزاء أزمة الأمن الغذائي، بما في ذلك تشكيل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي وضعت إطار العمل الشامل، الذي أعطى الدول الأعضاء وكل الأطراف الأخرى المعنية خريطة طريق واضحة لمواجهة الأزمة.

إن أزمة الغذاء العالمية الحالية لن يتم تجاوزها من خلال جهود أي طرف واحد، وإنما تتطلب الجهود المشتركة للمجتمع الدولي مع تنسيق من الأمم المتحدة. وكما أعلن رئيس الوزراء في بلدي في كلمته أمام الجمعية العامة، ستسهم كوريا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة لتقديم المعونات الغذائية الطارئة وستوسع تعاونها التقني لزيادة الإنتاجية الزراعية للبلدان النامية.

ومع تجاوز علامة منتصف المدة باتجاه عام ٢٠١٥ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نعتقد أنه ينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لأوجه التباين الإقليمية. ولا يبدو أن الجهود الرامية إلى تخفيف الفقر المدقع في أفريقيا تحرز تقدما. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد والاهتمام لمعالجة العمليات التي خرجت بشكل خطير عن مسارها ومساعدة البلدان التي خرجت عن المسار.

ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في الشراكة العالمية من أجل التنمية، زادت جمهورية كوريا حجم معوناتنا بمعدل سريع خلال العقد الماضي ووضعت خريطة طريق لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ظل وجود خريطة الطريق الجديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، يتوقع أن تزيد مساعداتنا إلى ثلاثة أمثال مستواها الحالي لتصل إلى حوالي ٣,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، وبموجب مبادرة جمهورية كوريا من أجل التنمية في أفريقيا، التي بدأت في عام ٢٠٠٦، زدنا إلى ثلاثة أمثال مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية، ومن المقرر أن نواصل زيادتها. ومن ذلك المنطلق، نؤيد أيضا تقوية قدرات البلدان الأفريقية في التجارة وزيادة وصول منتجات البلدان الأقل نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إحراز تقدم حقيقي في وضع نظام لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢. ونظرا للجمود الحالي في عملية التفاوض، يعتقد وفدي أن الدول الأعضاء تحتاج إلى تسريع جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق في الإطار الزمني لخريطة طريق بالي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن دعمه التام للقيادة النشطة للأمين العام، الذي عمل بدون كلل لضمان التوصل إلى اتفاق ناجح بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، عندما نجتمع في كوبنهاغن، الدانمرك.

فضلا عن ذلك، وكما أعلن رئيس جمهورية كوريا لي ميونغ – باك في اجتماع القمة الموسع لمجموعة الثمانية المعقود في اليابان، فإننا ندعم الرؤية العالمية لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وفي العام القادم، نخطط لإعلان هدفنا التطوعي لمنتصف المدة لعام ٢٠٢٠. ويود وفدي أن يؤكد مجددا أن الحكومة الكورية على استعداد للمساهمة في الاستجابة العالمية لتغير المناخ باستضافة قمة عالمية جديدة في عام ٢٠١٢ للتركيز على تغير المناخ والتنمية المستدامة، لكي نساهم في الشروع بسرعة للتوصل إلى نظام مناخي لما بعد عام ٢٠١٢.

وفي مجال السلم والأمن، لا بد من منع نشوب حالات الصراع أو حلها بصورة رئيسية من خلال الوسائل السلمية. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق هذا الهدف الصعب، يتعين تعزيز المساعي الحميدة للأمين العام ودور الوساطة السياسية لمعالجة الصراعات عند نشوبها على جبهات متعددة. ويود وفدي أن يتقدم بالتهنئة للأمين العام على جهوده وقيادته في عمليات حفظ السلام في مناطق مختلفة مثل نيبال وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا ودارفور والصومال وقبرص والشرق الأوسط. ونتشاطر تماما الرأي القائل بتعزيز إدارة الشؤون السياسية لكي تتمكن من الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية بصورة فعالة. وفي هذا المجال، نعتقد أن تحسين أداء الدبلوماسية الوقائية سيقلل على الأرجح من تكلفة ميزانية حفظ السلام على المدى الطويل، والأهم من هذا، إنقاذ أرواح على الأرض.

وفي هذه السنة التي توافق الذكرى السنوية الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنجزت بنجاح عملية إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، ووضع عدد من وثائق المبادئ الأساسية في صيغته النهائية، بما فيها وثيقة المبدأ الأساسي. وسوف تستمر جمهورية كوريا في دعم عمليات حفظ السلام بتمديد نشر قواتنا مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبسن قانون لزيادة توسيع مشاركتنا في عمليات حفظ السلام.

إن تحويل السلام الهش في حالات ما بعد الصراع إلى سلام دائم ليس بالمهمة السهلة. ومع ذلك، لا يمكن توطيد السلام بصورة تامة بدون هذه الجهود. ونتقدم بالتهنئة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الذي أنشئ حديثا ونأمل أن يساهم في أمن وتنمية البلد على المدى الطويل. ويحدو جمهورية كوريا الأمل في أن تتمكن من القيام بدور أنشط في هذا المجال من خلال الانضمام إلى لجنة بناء السلام.

وكما يبرز تقرير الأمين العام، شهدنا في العام الماضي أوضاعا إنسانية مقلقة بحجم لم يسبق له مثيل. وخلال الأزمة الإنسانية التي سببها الإعصار نرجس، ساعد الأمين العام بان كي – مون الملايين بالزيارة التاريخية التي قام بها إلى ميانمار والنجاح الذي حققه في ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وفي الوقت ذاته، فإن زيارته للسكان المنكوبين في وينشون، الصين، التي كانت تعاني من زلزال

ضربها مؤخرا، أوضحت حقا أهمية الاستجابة الفورية من الأمم المتحدة والعمل الإنساني الذي تقوم به.

ورغم الخطوات الكبيرة التي قام بها المجتمع الإنساني لإيصال مساعدات يمكن المساءلة عنها وفي الوقت المناسب، ما زالت هناك تحديات رئيسية لا بد من معالجتها، مثل منع إيصال المساعدات أو تهديد سلامة العاملين في المجال الإنساني. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل بذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه التحديات لضمان إيصال المساعدة في الوقت المناسب إلى من تشتد حاجتهم إليها.

وإذ ننتقل إلى حقوق الإنسان، فإن الأمم المتحدة قد عززت آليتها لحقوق الإنسان بالشروع في الاستعراض الدوري الشامل. ونشاطر الأمين العام الرأي أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يكفل مسؤولية الدول عن تطبيق معايير حقوق الإنسان. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يقوض مصداقية المجلس. ويتعين على الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعمل معا بإخلاص لكفالة نجاح المجلس وإحراز تقدم جوهري في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بوصفها قيمة عالمية للجميع.

ومن دواعي سرورنا أن نحيط علما بتقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة بشأن المبادرة الرائدة ”لتوحيد الأداء“ (A/61/583)، الذي يعرض بالتفصيل بعض الدروس الهامة المتصلة بإدخال تحسينات على تنفيذ البرامج بتكاليف معاملات أقل.

ويشكل تعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة أحد العناصر الأساسية للاتساق على نطاق المنظومة. وكما اعتمدنا قرارا يطلب إلى الأمين العام تقديم طرائق مفصلة بشأن خيار الكيان المركب، نتطلع إلى اتخاذ تدابير جوهرية خلال دورة الجمعية العامة هذه.

ونظرا لأن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد تبنى مفهوم المسؤولية عن الحماية، يتطلع وفدي إلى النظر في الأمم المتحدة في المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

وتولي جمهورية كوريا أهمية كبرى لإقامة أمم متحدة أقوى من خلال المساءلة التامة. وبصورة خاصة، سوف نبذل كل جهد للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار الموارد البشرية والنظام الجديد لإقامة العدل. ومن بين الجهود المختلفة لزيادة مساءلة الأمم المتحدة، يقدر وفدي الإحاطات الإعلامية غير الرسمية الدورية التي يقدمها الأمين العام للجمعية العامة بخصوص أنشطته الأخيرة. فلقد أدت هذه الإحاطات الإعلامية إلى التعامل مع الدول الأعضاء بشكل تفاعلي وأبرزت الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز شفافيتها ومساءلتها. ويحدونا الأمل في أن يؤدي اتفاق الأمين العام الجديد للمساءلة مع كبار المدراء إلى إحداث تغيير حقيقي وأن يعزز ثقافة عمل جديدة في الأمانة العامة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتجديد دعم جمهورية كوريا للأمانة العامة في جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية وأكثر مساءلة وأفضل أداء تحت القيادة القديرة للأمين العام.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن بالغ تقديري للأمين العام بان كي - مون على تفانيه في قيادة تلك الأنشطة الواسعة النطاق للمنظمة. وتدعم اليابان دعما كاملا عزمه على جعل الأمانة العامة تتسم بالمزيد من الكفاءة والدينامية.

إن أحد أكثر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة إلحاحا هو إنقاذ البليون نسمة الذين يعيشون في الحضيض من الفقر والفاقة وتمكينهم من الحياة في أمان وكرامة. وينبغي حشد جميع الوسائل المتوفرة للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أتاح استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر فرصة سانحة لزعماء العالم ليجددوا التزامهم بالعمل معا لإعادة الأهداف

الإنمائية للألفية إلى المسار ثانية. ونرحب بالنتيجة الإيجابية للاستعراض.

لقد سعت اليابان إلى إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في صدارة جدول أعمال مؤتمري قمة هامين استضافتهما في أوائل هذا العام. وركزت مجموعة الثمانية في هوكايدو على الإجراءات المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. وأكد مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية ضرورة التعجيل بعجلة النمو الاقتصادي عريض القاعدة بهدف زيادة نشاطه في أفريقيا. وأصدر المؤتمر أيضا خطة واقعية للعمل للسنوات الخمس التالية. وتعرب اليابان عن تصميمها على المضي في تنفيذ تلك الالتزامات على نحو فعال إلى النهاية.

ويؤثر الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للغذاء والسلع الأساسية على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل الأمن الغذائي تحديا متعدد الأوجه وهيكليا يقتضي قيام المجتمع الدولي باستجابة كاملة التنسيق حياله. ونرحب بالمبادرة الشخصية القوية التي أطلقها الأمين العام بان كي – مون لتعبئة منظومة الأمم المتحدة بأكملها من أجل إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للأمن الغذائي في الأجلين القصير والمتوسط. وسيمثل الإطار الشامل للعمل أساسا جيدا لتنفيذ بعض الخطط للبلدان المحتاجة. فطالما حرمت الزراعة والإنتاج الغذائي في كثير من البلدان من الأولوية التي يستحقانها في السياسة الإنمائية. وينبغي أن نحول هذه الأزمة إلى فرصة لتقدير أفضل لأهمية زيادة الاستثمار في الزراعة والإنتاج الغذائي من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي في الأغذية.

ولن يؤدي بنا العمل على الحد من الفقر وحده إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نظرا لأن شرائح كبيرة من فئة أشد الناس فقرا التي يبلغ عددها بليون شخص واقعة في شرك الصراعات أو تناضل من أجل البقاء في حالات ما بعد انتهاء الصراع الهشة. ويشير سجل الأحداث مؤخرا إلى أن نحو نصف البلدان الخارجة من صراعات قد انتكست وعادت لهبا للصراع في غضون ١٠ سنوات. ومن ثم ينبغي أن تواكب انتهاء الصراع إجراءات فورية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ذلك أن حلقة الصراع المسلح والفقر المفرغة تمثل تحديا كبيرا لعالم اليوم. ولكي نكسر تلك الحلقة، من الضروري أن نعالج الفقر والصراع معا على نحو متكامل. ولجنة بناء السلام هي الجهاز الرئيسي لسد بعض تلك الفجوات. وهي جديرة بالدعم الكامل من الدول الأعضاء.

ويمثل حل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. ولا توجد منظمة أكثر فعالية أو مشروعية من الأمم المتحدة للإمساك بزمام القيادة في تلك الأنشطة ذات الأهمية الحيوية، لما لها من صفات العالمية وعدم التحيز. ولن تدخر اليابان وسعا في تعزيز عمليات السلام ودعم الأمين العام في هذا الصدد.

وعندما نفكر في السلام ينبغي ألا يقل اهتمامنا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار عن اهتمامنا به. وبصفتنا البلد الوحيد الذي عانى الدمار النووي، فنحن مصممون على وقف انتشار الأسلحة النووية والعمل على إزالتها. وسوف تقدم اليابان مشروع قرار آخر إلى الجمعية العامة في هذه الدورة لتحدد بعض التدابير العملية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتغير المناخ من التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجه البشرية في جيلنا وما بعده. وتمتد آثاره إلى أرزاقنا اليومية واقتصاداتنا وترتبط مباشرة بالتنمية المستدامة. وقد اتفق قادة مجموعة الثمانية هذا الصيف على هدف عالمي طويل الأجل يتمثل في الحد من الانبعاثات والسعي لإيجاد

إطار عالمي فعال داخل نطاق الأمم المتحدة وتشارك فيه جميع الاقتصادات الرئيسية على نحو متسم بالمسؤولية. ويجب أن نحشد ما لدينا من حكمة صوب تحقيق نظام مناخي عالمي فعال لما بعد سنة ٢٠١٣. وتعرب اليابان عن إصرارها على أداء دور رئيسي في هذه الجهود. ونرحب بالدعم المقدم لمبادرة الأرض الباردة ٥٠، وهي جهد تقوم به البلدان النامية للحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها، مع الاستفادة الكاملة بالتكنولوجيا البيئية والموارد المالية.

وهذا العام، سيجري الاحتفال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليابان، بذكرى مرور ستين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحقوق الإنسان حق مكتسب للشعوب في جميع الدول. ولا يجوز لأي حكومة أن تتهرب من مسؤوليتها عن حمايتها وتعزيزها. ونؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الدور الذي يقوم به مكتبه في تقديم المساعدة للبلدان التي تحتاج إليها.

وينبغي العمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها دون أن تغيب عن الأذهان الصلة الوثيقة بين السلام وحقوق الإنسان والتنمية. ويترتب على الأمن البشري الأخذ بنهج متكامل يركز على الإنسان، وهو أمر ضروري في معالجة التحرر من الخوف والعوز مع جعل مصادر الرزق وكرامة الأفراد والمجتمعات المحلية هدفا للتركيز. ومن دواعي سرورنا أن الدول الأعضاء تقدم دعمها على نطاق واسع لهذا النهج، كما يتبين من الاجتماع الرابع لأصدقاء الأمن البشري والمناقشة المواضيعية التي أجرتها الجمعية العامة في أيار/مايو الماضي. وسوف تعمل اليابان في تضافر مع البلدان الأخرى المهتمة بالأمر على ضمان أن يتجلى منظور الأمن البشري بشكل أفضل في المجالات العريضة لعمل الأمم المتحدة. وكما ذكرت، تشمل تلك المجالات الأهداف الإنمائية للألفية والأمن الغذائي وبناء السلام وتغير المناخ وحماية حقوق الإنسان.

ومن الضروري أن ننهض بقدرة الأمم المتحدة على العمل بمزيد من الاتساق والفعالية من أجل الأشخاص المحتاجين على أرض الواقع. ولا بد من التعجيل بالجهود الجاري بذلها لإصلاح الأمم المتحدة بقصد إعادة هيكلتها لتلائم الحقائق الواقعة في العالم المعاصر وتلبي احتياجاته.

فأولا، ينبغي العمل على تحقيق الاتساق بين أنشطة الأمم المتحدة المعيارية والإجرائية على نطاق المنظومة من خلال نهج يتجه من القاعدة إلى القمة، مع التركيز المستمر على حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات. وعلى سبيل المثال، تؤمن اليابان بأهمية التنسيق وتكوين الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبغية سد الفجوات التي ما برحت تظهر فيما يتعلق بالدعم المقدم على أرض الواقع، ينبغي أن نواصل مناقشة أفضل الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تضطلع بعملياتها على نحو أكثر اتساقا وفعالية.

ثانيا، تعلق اليابان أهمية كبرى على الشفافية والفعالية والكفاءة في إدارة الأمم المتحدة. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام تحقيقا للإصلاح كل التأييد، فلا شك أن الموارد البشرية هي أثمن الموارد لدى الأمم المتحدة. ويتعين النظر في الترتيبات التعاقدية وأوضاع العمل جنبا إلى جنب مع المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات، كالتنقل والتناوب، والتوزيع الجغرافي، والتطور الوظيفي، وتقييم الأداء، والمساءلة. ومن شأن هذه التدابير أن تعين على إخضاع الأمانة العامة للمساءلة وجعلها مسؤولة أمام الدول الأعضاء. ولا غنى أيضا عن الإدارة المالية السليمة والحكيمة لضمان استمرار التزام الدول الأعضاء القوي إزاء الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، تعرب اليابان عن استعدادها

للمساهمة في إيجاد توافق في الآراء بشأن ميزانية الأمم المتحدة.

وأخيرا، لن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة بدون إصلاح مجدٍ لمجلس الأمن. وترحب اليابان بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في اليوم الأخير من الدورة الثانية والستين بالبدء في مفاوضات حكومية دولية في جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة في موعد لا يتجاوز نهاية شباط/فبراير المقبل. وما زالت اليابان ترى أن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح بزيادة كل من فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة لكي ينعكس فيه واقع القرن الحادي والعشرين. وسنعمل بشكل بناء ونشارك في المفاوضات الحكومية الدولية القادمة تحقيقا للإصلاح في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أنهي ملاحظاتي بالإعراب مجددا عن التزام اليابان الراسخ بتحقيق مزيد من الفعالية والجودة في أداء الأمم المتحدة لوظائفها.

السيد ليو زيمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره (A/63/1) عن أعمال المنظمة. ويستعرض التقرير ما أحرزته الأمم المتحدة من تقدم في مختلف الميادين خلال العام الماضي ويصف المهام والتحديات الحالية والمقبلة التي تنتظر المنظمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني للأمين العام بان - كي مون على عمله الدؤوب وأدائه الممتاز على مدى العام المنصرم.

يمر عالمنا اليوم بتغيرات عميقة ومعقدة تواجهنا بتحديات كما تتيح لنا فرصا غير مسبوقة. وفي مواجهة المخاطر والتحديات التي لا تكف عن الظهور، أصبح توافق الآراء الذي يشارك فيه المجتمع الدولي على نطاق واسع يتمثل في أن ندخل في تعاون متعدد الأطراف نستخدم فيه الأمم المتحدة منصة نشترك من خلالها في الرد على التحديات وتعزيز السلام والتنمية لأجل خير البشرية.

وبعد أن بلغنا منتصف المدة حتى الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نلاحظ أن تحقيقها بحلول الوقت المحدد عام ٢٠١٥ سيكون مهمة مرهقة. والبلدان الأفريقية بصفة خاصة تواجه تحديات ضخمة في ذلك الصدد. والصين تطلب من البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بغية مساعدة البلدان النامية، والبلدان الأفريقية بصورة خاصة، على مواجهة تحديات التنمية. وفي حزيران/يونيه من هذا العام كان الفريق التوجيهي الأفريقي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية قد تقدم باقتراحات لتحقيق الأهداف الألفية في أفريقيا. ويحدونا الأمل أن تعزز البلدان تعاونها مع الأمم المتحدة وأن تعمل سوية لوضع تلك الاقتراحات موضع التنفيذ العملي.

تغير المناخ أصبح تحديا حقيقيا يتطلب مواجهة موحدة في إطار من التعاون الدولي. وإن المفاوضات على تنفيذ خارطة طريق بالي وصلت إلى مرحلة حرجة في هذه اللحظة. ويحدونا الأمل أن يتمكن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المقرر عقده في بوزنان في كانون الأول/ديسمبر القادم، من تحقيق نتائج إيجابية فيضع أسس اتفاق يبرم في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

المسألة الإنسانية تنطوي على بقاء ما يسمى ببليون الحضيض على قيد الحياة، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار والتنمية في العالم. وإننا نؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري في التعاون الإنساني الدولي على أساس احترام أماني البلدان المتلقية واستقلالها وحقها في المشاركة.

الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع. ونرحب بإجراء إصلاح معقول لإدارة الشؤون السياسية لتحسين قدرتها على الاضطلاع بالوساطة والمساعي الحميدة وتسخير المزايا الفريدة للأمم المتحدة في مجال اتقاء الصراعات. ونساند الأمم ذالمتحدة في تعزيز التخطيط والإدارة لعمليات حفظ السلام والحصول على الفائدة القصوى من الموارد المخصصة لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام.

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٦، كانت معلما تاريخيا على طريق جهودنا الرامية إلى تقوية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ويجب علينا أن نبني على منجزات السنتين الماضيتين وأن نواصل العمل في سبيل التنفيذ الشامل المتوازن من قِبل منظومة الأمم المتحدة لأركان الاستراتيجية الأربعة.

الحالة في الشرق الأوسط تظل أكبر اختبار للأمم المتحدة. وإن الطريقة الوحيدة الممكنة لتحقيق تسوية شاملة عادلة دائمة لمسألة الشرق الأوسط تكمن في إجراء مفاوضات سياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتحقيق التعايش السلمي بين إسرائيل وكل الدول العربية، بما فيها دولة فلسطينية مستقلة. ويحدونا وطيد الأمل أن يحافظ زعماء إسرائيل وفلسطين على الزخم في الحوار. وإننا نؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في مسألة الشرق الأوسط.

الأزمة في دارفور بالسودان تضع المجتمع الدولي أمام اختبار. وإن انخراط المحكمة الجنائية الدولية في مسألة السودان زاد من تعقيد الأزمة في دارفور والسودان. وقد أعربت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي كلاهما عن انشغالهما حول إصدار المحكمة الجنائية الدولية لائحة اتهام بحق زعيم السودان. وإننا نؤمن بأن الأطراف المعنية ينبغي أن تحترم وجهات نظر البلدان العربية والأفريقية وأن تتعظ بها.

الصين ترحب بحقيقة أن الأطراف المعنية في زمبابوي قد توصلت إلى تسوية لخلافاتها المتعلقة بالانتخابات عن طريق الحوار والتفاوض وأبرمت اتفاقا على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي قد اضطلعا، من خلال العمل مع رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق امبيكي، بدور رائد بنّاء في النهوض بالتسوية السلمية لمسألة زمبابوي. والصين تثني على ذلك الدور وتدعمه. وقد أثبتت الحقائق مرة أخرى أن الوساطة، كوسيلة فعالة للتسوية السلمية للمنازعات، ما فتئت تؤدي دورا متزايد الأهمية في عالم اليوم.

توجد الآن فرص مثلما توجد تحديات في مجال الأمن الاستراتيجي الدولي. وإن الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بدور رائد في بعث الحيوية في جدول أعمال الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وينبغي للبلدان أن تعمل سوية على زيادة تشديد نظام منع الانتشار الدولي، لا سيما من أجل الحفاظ على سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها وعالميتها. وإننا نعارض أي شكل من أشكال انتشار الأسلحة النووية. وإن البلدان كافة يجب أن تفي بواجباتها الدولية بمنع الانتشار، وإن حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، استنادا إلى ذلك، يجب أن يحظى بالاحترام والصون.

إصلاح الأمم المتحدة حقق نتائج إيجابية كثيرة منذ عام ٢٠٠٥. وفي المرحلة التالية ينبغي أن يتركز الإصلاح بقدر أكبر على مسألة التنمية حتى تعم الفوائد على جميع البلدان النامية.

الصين تؤيد إصلاح مجلس الأمن. وإننا نرى أن الأولوية يجب أن تعطى لزيادة تمثيل البلدان النامية، وللبلدان

الأفريقية بوجه خاص. والصين تؤيد مواصلة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن الاضطلاع بدور هام. ونأمل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء على المسائل ذات الصلة.

إننا نستحسن، إجمالا، العمل الذي اضطلع به مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه. ونؤيد المجلس في اضطلاعه بعمله بطريقة عادلة وموضوعية ولا انتقائية، وعلى أساس الاحترام المتبادل، بقصد النهوض بالحوار والتعاون الدولي البناء في مجال حقوق الإنسان.

ونؤيد إصلاح الأمانة العامة بقصد تحسين الكفاءة وتوفير الموارد وتشديد الخضوع للمساءلة.

استخدام التعددية والتعاون المتعدد الأطراف لمنبر الأمم المتحدة يمثل الطريقة الوحيدة لصون السلام وتشجيع التنمية في العالم. وإننا مستعدون للعمل مع البلدان الأخرى من أجل بناء أمم متحدة قوية وعالم ودي يشيع فيه السلام والرخاء العام.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في ظل الظروف الحالية يبدو منطقيا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نسأل أنفسنا مرة أخرى كيف تؤثر العولمة على بلداننا. ونحن، عموما، نؤمن بأن إلقاء نظرة اليوم على المجتمع العالمي ستكشف أن النمو الاقتصادي ساعد على انخراط مزيد من البلدان في التبادل التجاري والاستثمار والهجرة. وقد قلص المسافات بيننا من خلال تكنولوجيات الاتصالات، ووضَع في متناول ملايين الناس دنيا واسعة من المعلومات. كما أن الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت الآن أكثر انتشارا.

لكن علامات على التشرذم مثيرة للجزع بدأت تظهر حيث أصبح واقع الفقر واللامساواة الاجتماعية أكثر بروزا. وفي بعض المناطق، حدثت زيادة في عدد الصراعات التي امتدت نيرانها عبر الحدود. والى جانب الأنشطة الإجرامية التي تنطوي عليها تلك الصراعات ازدادت أيضا التهديدات العالمية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وازدادت نذر الشؤم فيما يتصل بتدهور البيئة والاحترار العالمي. وتمخضت أزمات من قبيل أزمتي الغذاء والطاقة عن خطر على الاستقرار في الدول، فضلا عن المخاطر التي تهدد إدارة الحكم الدولي والأمن الدولي. وهذا كله يشير إلى حالة دولية متغيرة معقدة تبرز مفهوم التكافل وتستدعي من الدول تشاطرا نسبيا للمسؤوليات وتضافر الجهود لمعالجة تلك المسائل الهامة على صعيد متعدد الأطراف ضمن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبالنظر إلى تلك الحالة، تود بيرو أن تكرر اعتقادها القائل بأن تعددية متجددة ومعززة هي أفضل أداة لكفالة نظام حكم عالمي مرتكز على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وقيم السلم والعدالة الدوليين.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/63/1) فإن المهمة التي أمامنا اليوم هي مواصلة عملية الإصلاح لتعزيز الأمم المتحدة لجعلها أكثر كفاءة في الوصول إلى أفقر وأضعف الناس وتحسين تنسيق استخدام السلع العالمية للبشرية. والهدف المباشر هو أن نظل ملتزمين باستقرار الحالة السياسية الدولية وإقامة تحالف دولي قوي لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وينبغي للدول الأعضاء مواصلة جهودها المتعددة الأطراف لإصلاح الأمم المتحدة بينما تبقي على الروح التوفيقية والتوقعات المنطقية. ولا بد لنا من العمل بتصميم بينما نحن على علم بحقيقة أن الجهود التي ينبغي لها أن تهدف إلى استحداث ولايات رئيسية ونتائج في إطار زمني معقول يخدم ويعزز فعالية ومصداقية التعددية والأمم المتحدة.

إن عملية إصلاح المنظمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمجلس الأمن، والتماسك على نطاق المنظومة والأمانة

العامة، لا تزال تقتضي مفاوضات حساسة ومستدامة. وعملية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الوثيقة الختامية لقمة ٢٠٠٥ تتطلب منا تسخير المزيد من سعة الخيال والروح التوفيقة العالية.

إن بيرو تواجه حاليا تحديا هائلا يتمثل في مكافحة الفقر والإجحاف. وبالاقتران مع النمو الاقتصادي وانفتاح أسواق جديدة وتشجيع الاستثمار واستحداث الوظائف، حققنا نتائج إيجابية في تنفيذ برامج شاملة لتقديم مساعدة اجتماعية وزيادة إدراج في نفس الوقت نعمل على نزع الطابع المركزي وزيادة قدرتنا الإنتاجية وتوسيع نطاق الوصول إلى الصحة والخدمات التعليمية.

ونعتقد أن الدعم المنسق من لدن الأمم المتحدة والمنظومة الدولية ينبغي أن يخدم كعنصر حافز وتكميلي للجهود الوطنية في مجال التنمية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبيرو واثقة من أنها سوف تحقق الأهداف قبل عام ٢٠١٥.

وكما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة، هناك حاجة لتشكيل تحالف عالمي للتنمية. ولتحقيق تلك الغاية، اتفقنا على البدء بالمزيد من النظم المالية المفتوحة ونظم التجارة المرتكزة على القواعد القابلة للتنبؤ وغير التمييزية. وباقتسام منافع العولمة وتخفيض آثار الأزمات، سوف تتمكن بلداننا من أن تكفل لشعوبها جني فوائد الاستقرار والنمو، بينما تحقق تحسينات ملموسة في ظروفها المعيشية. وسوف يمكِّن ذلك شعوبنا من أن تشعر أنها جزء من مؤسسات المجتمع مما يجعلها تشعر بأنها تتمتع بالمواطنة الكاملة، ويعزز النظام الديمقراطي. وبإبقاء ذلك الهدف في الأذهان تشارك بيرو في الإعدادات اللازمة لمؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

وتعتقد بيرو أيضا أن الهجرة أداة للتنمية في بلدان المنشأ، وفي معظم البلدان وفي المجتمعات المهاجرة ذاتها. ونعتقد أن الهجرة مسألة تتمثل في تقاسم المسؤولية. وينبغي لنا إعادة ترسيخ الدور المركزي للهجرة بوصفه باعثا للفرص التي تؤدي إلى تحسين الرفاه والتقدم والتنوع الثقافي وتهيئ بيئات تسامحية يمكن فيها احترام حقوق المهاجرين.

إن مناخ التغير يفرض تحديا هائلا على استقرارنا وتنميتنا نتيجة الاحترار العالمي الذي بسبب انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة في معظمها عن البلدان الصناعية. وهذا يؤدي إلى إنتاج أنماط وعادات غير مستدامة ولا يمكن تكرارها. وعلينا أن نسلِّم بوضوح وبصورة لا لبس فيها بأن تغير المناخ يواكب تدهور ظروف الحياة الإنسانية على الأرض. لذلك من الضروري مضاعفة جهودنا للنهوض بالتنمية المستدامة السليمة بيئيا التي تتضمن مسؤوليات متشاطرة ولكنها مختلفة.

إن الماء والزراعة وإنتاج المواد الغذائية والاتجار بها والاستخدام المناسب للأرض والموارد الطبيعية وإمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة، كلها مسائل أساسية وذات أبعاد متعددة بالنسبة لبيرو. ونكرر اعتقادنا ومفاده أن هناك حاجة لجعل جهودنا ترتكز على خريطة طريق بالي وخطة عملها بغية التوصل في العام المقبل في كوبنهاغن إلى اتفاق شامل لتخفيض التلوث الناجم عن غازات الدفيئة.

وهناك زيادة في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة التي تكون دائما طاقتها في حالة ضغط دائم. وبيرو بوصفها بلدا ضعيفا أمام هذه الكوارث، تقدر الدعم الذي تتلقاه. ونحث على تعزيز آليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ.

إن المنظمة لكي تكون أكثر فعالية في الحفاظ على السلم والأمن ينبغي لها أن تواصل تحسين قدرتها على منع

نشوب الصراعات وحلها. وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي لها الاستمرار في توسيع تحالفاتها الاستراتيجية مع سائر المنظمات والترتيبات الإقليمية، كما فعلت، في جملة أمور، مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وناتو ودول الكومنولث المستقلة.

إن التقرير المعروض علينا اليوم يذكِّرنا بأن الصراعات لا تزال تستلزم اهتماما ذا أولوية من جانب المنظمة وتتطلب منا إنشاء عمليات سلام متعددة الأطراف ونشرها في الوقت المناسب، على أن يشمل ذلك ولايات معززة وشاملة. وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات التي ندركها جميعا تشكِّل عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية أدوات ملموسة وفعالة يمكن للأمم المتحدة بها أن تعمل على استقرار أي إحالة وتوفر الحماية للمدنيين.

وفي عملية التكيف مع حالات جديدة، ينبغي لنا أن نبقي في الأذهان تزايد وتيرة الصراعات بين القوات غير النظامية والجيوش. وهذه الصراعات تعرِّض المدنيين بدرجة كبيرة إلى انتهاك حقوقهم الإنسانية والحماية التي ينبغي لهم التمتع بها بموجب القانون الإنساني الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل متيقظة وتعاقب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتمنع الإفلات من العقاب وتعمل على إعلاء شأن احترام حقوق الإنسان. وينبغي للمنظمة أن تكون مستعدة على القيام بعمل بموجب الميثاق عندما لا يكون بوسع دولة ما القيام بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية شعبها. كذلك من المهم الأخذ في الحسبان وجوب مساهمة الدول أيضا في الحفاظ على استقرارها واستقرار منطقتها الإقليمية، بينما تحترم في الوقت نفسه سيادة جميع البلدان وسلاماتها الإقليمية.

إن تقرير الأمين العام يتضمن أيضا معلومات عن عمل لجنة بناء السلام وصندوق ومكتب دعم الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يعزز عملهما التنسيق على الصُعد الوطنية والدولية في مجال إعادة الإعمار.

إن للمنظمة دورا هاما تقوم به للنهوض بالتعاون في مكافحة الإرهاب. وقد حققنا تقدما باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ولكن ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تواصل بذل أكبر الجهود لتشمل اتفاقية مكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن.

وبيرو تدعو إلى مساندة الهيئات المتخصصة وآلياتها لكي تستمر وبدون هوادة في تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونعتقد أن هذه الجهود، بالاقتران مع الجهود التعاونية الدولية القائمة على التضامن، لازمة للاستجابة إلى إلحاحية وحجم المشكلة. وإن المفهوم الجديد لتقاسم المسؤولية إزاء الاتجار عبر الوطني في المخدرات يقتضي جهودا حاسمة وتحالفات استراتيجية ترتكز على الحوار السياسي المتوازن.

وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في كونها منتدى يمكن فيه لنا أن نعالج التهديدات الرئيسية في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلينا أيضا أن نتناول مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستمرار في تعزيز الأمم المتحدة بتوسيع التعاون ووضع القواعد الملزمة.

وأخيرا أعتقد أنه من اللازم تكرار ما قلناه ومفاده أن المنظومة الدولية تسمو على العلاقات بين الدول وأنها تشمل المنظمات غير الحكومية، والشركات المحلية والدولية، والاتحادات وغيرها من قطاعات المجتمع المدني. وسوف تستفيد الأمم المتحدة من إبقائها مفتوحة أمام مشاركة ذوي المصالح في عملها وفي تقديم المقترحات التي تشمل الجهات الفاعلة بشأن العديد من المسائل الحيوية التي لها أثر على التنمية والمساواة والأمن والسلم في جميع أرجاء العالم.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن وفد بيلاروس يؤيد رأي الأمين العام فيما يتعلق بجدية المشاكل الدولية الراهنة واستنتاجه بأن التحديات العالمية لا يمكن أن تواجهها دولة واحدة أو أي مجموعة من الدول. ونشارك مشاركة كاملة الرأي القائل إن استراتيجيات حل المشاكل العالمية ينبغي أن توضع على المستوى العالمي.

ونرى أن الإنسانية تحاول اليوم التصدي لسلسلة كاملة ومعقّدة من الأزمات الانفرادية التي لا يمكن التعامل معها بمجرد زيادة الموارد المالية أو إتقان الآلية التنظيمية. وأزمات تغير المناخ والطاقة والغذاء تشكّل جميعا أجزاء من تحد عالمي واحد ومتعدد الأبعاد. ولذلك السبب، فإن التصدي الناجح لتلك التحديات يقع على عاتق الأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية الوحيدة التي تسند إليها ولاية عامة، وينبغي أن يكون هذا التصدي منسقا ومتعدد الأبعاد.

ونرى، استنادا إلى اقتراحات الأمين العام، أن أولويات عمل الأمم المتحدة هي الوفاء باحتياجات أشد الأشخاص عوزا وتسوية المشاكل العالمية وتعزيز المنظمة.

ونؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما وثيقا للاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ويشكّل نهجنا نحو مشاكل تلك القارة اختبارا لقدرات الإنسانية على ضمان مستقبل القارة. وفي نهاية المطاف، فإن أفريقيا قررت وتقرر وستقرر مسار تطورنا بالذات. وقد نشأت البشرية في أفريقيا. وفي أفريقيا انتهى ألف عام من النظام الاستعماري للعالم. واليوم، تواجه القارة الأفريقية مشاكل ذات طابع عالمي، ومن شأن الحل الناجح لهذه المشاكل أن يقدم دافعا هائلا لتقدم المجتمع الدولي قاطبة. والفشل سيضع البشرية على طريق التراجع.

إننا نشارك قلق الأمين العام من أن النساء ما زلن أكثر فئة اجتماعية معرّضة للخطر. وما زال العنف ضد النساء واسع الانتشار وهو يشكّل عائقا جديا أمام بلوغ الأهداف الإنمائية العالمية. وتؤيد بيلاروس الحملة التي بدأها الأمين العام لإنهاء العنف ضد النساء، وحشد الرأي العام، وتعزيز الإرادة السياسية، وتوفير الموارد لتحسين حالة النساء.

ونحن، بوصفنا وفدا لبلد ظل مؤخرا يكافح الاتجار بالبشر –وضحاياه الرئيسيون هن النساء – نقترح أن يقوم الأمين العام، وفقا لنواياه النبيلة، وباتخاذ إجراءات عملية بدعم فكرة وضع خطة عمل للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر. ونرى أن تلك الخطة ستصبح خطوة أساسية في مكافحتنا لإنكار حقوق النساء. وقد تم بالفعل اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار الأمم المتحدة لبدء العمل بشأن هذه الخطة.

وتؤيد بيلاروس النداء الموجّه من أجل زيادة جهود المجتمع الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بكفالة الحصول على مياه الشرب النقية. ويلاحظ الأمين العام أن بليون شخص في العالم تقريبا ليس لديهم تلك الإمكانية للحصول على مياه الشرب النقية. وينبغي أن نفكر بجدية في تحديد تطوير تكنولوجيا سهلة الاستخدام لتحلية مياه البحر بوصفها مهمة عالمية خلال العقود القليلة المقبلة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد على إنشاء آلية لاستخدام تلك التكنولوجيا لجميع البشرية، وليس مجرد البلدان الحائزة لها.

وعلينا أيضا أن نولي الاهتمام لإغفال هام في التقرير: إن التقرير لم يتضمن أي إشارة إلى أزمة الطاقة العالمية. ونعتقد أن ذلك يوجّه الرسالة الخاطئة إلى المجتمع الدولي. ونناشد وفود الدول الأعضاء والأمين العام إيلاء الاهتمام الواجب لتشكيل جدول أعمال متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في مجال الطاقة. وينبغي لجدول الأعمال ذلك أن يأخذ في الحسبان مصالح المنتجين وبلدان العبور والمستهلكين. وينبغي

أن يعزز التعاون الدولي في نشر التكنولوجيا للطاقة الاقتصادية والفعالة والمصادر البديلة والمتجددة للطاقة.

وبغية إنجاز المهمة الجدية وغير المسبوقة التي تواجهنا، يلزمنا وجود منظمة أقوى وأكثر فعالية وحديثة. وينبغي أن تتماشى أساليب عمل الأمم المتحدة مع الطابع العالمي للمشاكل الدولية ونطاقها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بيلاروس مبادرة رئيس الجمعية العامة لتكريس الدورة الحالية لمشكلة إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، ونعتزم أن نشارك مشاركة فعالة في التنفيذ. ونرى أن عملية التحول الديمقراطي ينبغي أن تبدأ بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

وينبغي للأمانة العامة أن تقدم نموذجا للدول الأعضاء بتهيئة جو للثقة وإجراء عمليات التقييم الخالية من التحيز للحالات الدولية، بل وفي الظروف الصعبة، إظهار نهج مستقل ومهني. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتماشى جميع اقتراحات الأمين العام لإصلاح الأمانة العامة مع المعايير التالية.

لا بد من تعزيز الثقة بين الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء وينبغي جعل الأمانة العامة محايدة سياسيا بصورة أكبر. وكتدبير ملموس يمكن أن يؤدي حقا إلى تحسين المركز الديمقراطي للأمانة العامة، يدعو وفد بيلاروس إلى تنفيذ فكرتنا المتمثلة في المراعاة الصارمة لمبادئ التمثل الجغرافي العادل في تعيين قيادات جميع إدارات الأمانة العامة. ونرى أنه ينبغي أن توزع المناصب الخمسة العليا في أي إدارة بين المجموعات الإقليمية الخمس.

وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام بإنشاء هيكل جديد للمحاسبة في الأمانة العامة، ينبغي أن تتابع اللجنة الخامسة هذا الأمر. وعلى الدول الأعضاء أن تجري دراسة مفصّلة وربما اقتراح عدد من التعديلات.

وفي الختام، نود أن نرحب بجهود الدول الأعضاء والأمين العام لتحديث وتعزيز فعالية أعمال الجمعية العامة. ونعتقد أن من الأفكار الجيدة تعزيز ممارسة عقد المداولات المواضيعية والمناقشات التفاعلية بشأن معظم المسائل الموضوعية. ومن شأن تلك الممارسة أن تمكِّن من زيادة أهمية الجمعية في حياة المجتمع الدولي.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لاسترعاء انتباه الأمانة العامة إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لاقتراحات الوفود التي تنشأ في المناقشات. وينبغي ألاّ يسمح بتعطيل هذه الأفكار القيمة وينبغي أن تناقش وأن تنفّذ. كما أننا نرى أن عمل الجمعية العامة لتنشيط أعمالها أداة هامة لزيادة فعالية الجمعية.

إن نتائج أعمال هذه الدورة نتائج تدعو إلى الاطمئنان. وقد نجحنا في إجراء جرد للقرارات التي اتخذها الجمعية العامة في الماضي والآن نلقي نظرة معمقة في المسائل التي يتعين على الأمانة العامة والدول الأعضاء أن تعمل بشأنها بالترافق بحيث يمكن أن يرتقي دور الجمعية العامة إلى مستوى المهمة السامية التي كلفها بها الميثاق.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن تقرير الأمين العام (A/63/1) تقرير رفيع في لغته، ومتوخ للمصلحة العامة في نواياه، ومن المؤكد أننا نشارك ونؤيد أفكاره التي مفادها أن علينا أن نحرز نتائج، وأن علينا أن نعزز هذه المنظمة، وأن علينا تأمين المصلحة العامة وأن علينا أن نغتنم الفرصة. وهذه هي العبارات التي استخدمها. ولكن في الواقع يبدو أننا باغتنام الفرصة، نحن حقا نضيعها.

وقد وصف تشرشل المتشائم بأنه الشخص الذي يرى صعوبة في كل فرصة والمتفائل بأنه الشخص الذي يرى فرصة في الصعوبة. وهنا، نحن في الواقع أقرب إلى الأول من

الأخير. ولا معنى لهذا التقرير. وبوصفه إيجازا للعمل الذي تم القيام به، فهو تقرير مناسب؛ وهو مفيد وجيد بشكل بالغ.

ولكن كرؤية للمستقبل، لا يوجد أي معنى على الإطلاق في هذا التقرير لخطورة الأزمة التي دخل فيها العالم. ولا معنى لكوننا في خضم ما يحتمل أن تكون أعمق أزمة منذ الكساد الكبير أو نقترب من هذه الأزمة. ولا معنى للغضب الشعبي إزاء الفجوة بين القوانين الديمقراطية من ناحية، والواقع البيروقراطي والفوضى التي حوّل إليها الموظفون البيروقراطيون هذا العالم، من الناحية الأخرى.

وباختصار، وبمعنى أعمق، فإن التقرير غير كاف، إن لم يكن غير ذي صلة. ودافيد هارفي، وهو أكاديمي مرموق يرأس مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، وصف النظام المالي في عام ٢٠٠٥، بأنه نظام يعني إلغاء قيوده أن يتحول إلى مركز لإعادة توزيع الثروة من الفقير إلى الغني من خلال العمل بالأوراق المالية والإذلال بالديون والاحتيال. وقد رأينا تدمير الأصول من خلال التضخم وتعرية الأصول من خلال عمليات الدمج والحيازة؛ كما رأينا مستوى عبء الديون التي حطت من شأن جميع الشعوب، حتى في البلدان المتقدمة النمو، لتصبح أذلة لديونها. إنه يقول إن تلك هي طبيعة النظام المالي.

ذلك مرجع دقيق على ما أذكر، وأعتقد أنه وصف دقيق للنظام المالي. والنتائج بادية للعيان أمام الجميع. ولكن ليس هناك في تقرير الأمين العام حس بوقوع تلك الحالة، التي كانت ظاهرة جدا، حتى في آب/أغسطس، وقبل ذلك. نحن ندخل في تلك الأزمة العميقة، ولكن ليس هناك حس ينبئ بذلك على الإطلاق.

لدينا حالة أدت بالتأكيد إلى زوال عالم وول ستريت. لم ينته العالم، ولكن عالمهم قد انتهى. إن أسياد العالم في وول ستريت قد ذاقوا المرارة، وهم يجدون نفس الحرب على أبوابهم، نفس المرارة في أفواههم مثلنا جميعا. وفي النهاية، ما رأيناه هو أن للسوق الحرة، كالحب المتحرر، نهاية سيئة. في رواية فلوبير ”مدام بوفاري“، كان باستطاعة مدام بوفاري الاستمرار في ممارسة الزنا بطلاقة، ولكنها تجاوزت الحدود. والحقيقة أن الأزمة الائتمانية هي ما أدى إلى تدهور الأمور. ويرد في الإنجيل ”كل الذين يأخذون السيف بالسيف يهلكون“، وكل الذين يأخذون أعمالا مصرفية استثمارية سيهلكون بها.

كان من المفروض أن تحقق الأعمال المصرفية الاستثمارية والسوق المالية سيولة كاملة في العالم وتأمينا كاملا ضد المخاطر. إلا أنها في الحقيقة قد أظهرت النوعية الشيطانية لتحقيق النقيض، أي الدمار التام للسيولة العالمية وارتفاع المخاطر إلى مستوى إراقة الدماء والإفلاس. وهذا ما نتج عنها بالفعل. سيكون الأثر عميقا جدا على العالم النامي. فالمشاريع قد بدأت تتوقف بالفعل بسبب النقص في أسهم رأس المال.

ستصبح أزمة الديون أكبر وأضخم، لأن وول ستريت، وبحسب بعض الحسابات، قدمت سندات مضمونة بقروض عقارية تصل قيمتها إلى ٦ تريليون دولار. لقد رأينا حتى الآن قمة جبل الجليد. والخوف من الجزء الذي لم نره بعد من جبل الجليد هو ما يسبب حقيقة الأزمة المستمرة والتقلب. والأنكى من ذلك أن الانخفاض الحاد في الصادرات وأسعار السلع الأساسية التي تواصل الانخفاض هي ما سيؤلم العالم النامي.

يستطيع البعض القول بأن المشكلة تصيبنا جميعا؛ فهي تصيب الفقير سواء في البلدان النامية أو المتقدمة النمو. وهذا صحيح. فلقد كان مطلوبا من البلدان النامية، عرضا، أن تحرر أسواق المال. وكان ذلك هو الضوء الذي علينا أن نتبعه، الصورة التي كان يتوجب علينا أن نعيد تشكيل أنفسنا

على منوالها. وكان من حسن حظنا أننا لم نفعل ذلك، لأننا لو فعلنا، لكانت الأزمة العالمية اليوم قد تحولت إلى كارثة عالمية. إذا كنت في بلد متقدم النمو، فسوف ترى ضوءا في نهاية النفق، ولكن إذا كنت في بلد نام، فأنت تعلم بأن الضوء هو الأضواء الأمامية لقطار قادم. لقد وصلنا إذن إلى مرحلة لم تعد المسألة مسألة شمال وجنوب على الإطلاق؛ إنها مشكلة تطال الفقراء في الشمال والجنوب على حد سواء – وهي تشمل الجميع. وفي ذلك المعنى فقط، فإننا نستطيع تجاوز تلك الأزمة من خلال تحقيق التضامن في المعاناة.

وهذا هو، على ما أعتقد، ما يعنيه رئيس الجمعية العامة، الأب ديسكوتو بروكمان، بالأخوة، حيث أصبح الاقتصاد مسكونيا. إن الأزمة عميقة لأنها تؤثر على الاقتصاد الحقيقي في دوائر ما فتئت تتسع، مثل حجر ألقي في بركة ماء. وتكون النتيجة حلقات محورية المركز تتسع أكثر فأكثر. وقد توقع ذلك منذ أمد طويل جون راسكين الذي تحدث عن ... الكثير من الأيادي القوية ... وكأنها قد خدرت، شجاعة رجال أقوياء كثر قد خانتهم، وتوقفت عمليات منتجة كثيرة للغاية.

ليس الأغنياء، سواء كانوا في الشمال أو في الجنوب، هم من يتحمل وطأة الأمر بشكل أساسي. لقد عملوا من أجل أموالهم. فيليب أوغر، وقد كان موظف استثمار مصرفي لمدة ١٥ أو ٢٠ عاما، كتب من الداخل في كتابه، التجار الجشعون، يقول إن العاملين الشباب الجشعين في قطاع المال سحبوا ١٨٠ بليون دولار من الاقتصاد الحقيقي خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن تلك الثروة كانت في الواقع ذهبا خياليا. وقد اختفت مع بزوغ النهار، وكل ذلك الذهب – وذلك اقتباس آخر عن راسكين – كان بالكاد ”مؤشر مطلي بالذهب لدمار بعيد الأثر؛ حفنة من الدراهم جمعها باحث غطاس على الشاطئ معتقدا أنها تعود لأسطول تجاري“.

والمشكلة في هذا التقرير أنه لا يملك أي حس بكل هذا، وزيادة على ذلك، أي حس بما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله من حيث عالميتها ودورها التنظيمي لكي تبدأ حقا بإعادة بناء الإدارة الاقتصادية والسياسية للعالم. وفي النهاية، ومن خلال كل هذه الأزمات، نجد أن صندوق النقد الدولي كان عاجزا. كان الأمر عبثيا تماما. ولن تنتهي تلك اللاعقلانية إلى أن نواجه المسائل الأساسية المتعلقة بحق النقض والشفافية وعملية التعيين، والمسألة الأهم، أي الحصص. حتى إن الاتجاه الذي تحرك فيه صندوق النقد الدولي غير مناسب بالكامل لسبب بسيط وهو، نظرا لعمق ونطاق الأزمة، فإن متغيرات الدائنين والمدينين ليست كافية لإصلاح حقيقي للصندوق. والمطلوب منا تجسيد المبدأ الديمقراطي ”شخص واحد، صوت واحد؛ أمة واحدة، صوت واحد“، الذي لا يقيم له الصندوق وزنا في الوقت الحاضر.

لذلك، ما لم يكن هناك إصلاح أساسي للحصص، فإن البلدان النامية لا تستطيع المشاركة بطريقة يمكن معها استخدام طاقتها وديناميتها المحورية لإنشاء النظام المالي العالمي وإعادة تصميمه. ويقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية القيام بتدقيق اجتماعي لمؤسسات بريتون وودز والبدء بوضع المعايير لذلك الإصلاح.

ولا يسكت التقرير تماما عن ذلك فحسب، بل والأسوأ من ذلك، ومن خلال الجداول الإحصائية في المرفق، فإنه في الحقيقة يخفي الأزمة. وهو فعليا ينذر مجتمع الأعمال كالعادة، لأنه يورد في الجداول الإحصائية بأن أعداد أولئك الذين يعيشون دون دولار واحد في اليوم غير متوفرة.

واليوم، المعيار الأكثر ملاءمة هو ١,٢٥ دولار في اليوم وفقا للبنك الدولي. وقد انتقلنا من دولار واحد في اليوم، وتلك الأعداد متوفرة. وفي الشهر نفسه الذي صدر فيه هذا التقرير، درس اقتصاديان من مجموعة البحوث

الإنمائية التابعة للبنك الدولي، هما مارتن رافاليون وشاوهوا شين، جميع الاستقصاءات الدراسية للأسر المعيشية وبيانات التعداد والحسابات القومية. كما درسا بيانات الأسعار الدولية والقومية واستنتجا بأنه خلال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة خفضنا عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ١,٩ بليون إلى ١,٤ بليون شخص. وذلك انخفاض نسبي وله دلالته ولكن، في نفس الوقت، فإن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم ما زال هائلا: ١,٤ بليون شخص. وهذه الأرقام متاحة.

وعلى نحو مماثل، لا تظهر في الجداول الإحصائية الأرقام المتعلقة بحصة أدنى خمس من السكان من الناتج القومي الإجمالي، إلا عن عام ٢٠٠٥ فحسب. وبعبارة أخرى، لا يوجد احتمال للمقارنة. وتتوفر أرقام الأعوام السابقة. وإذا ما تمت المقارنة، كنا سنعرف أن حصة أدنى خمس من السكان قد انخفضت بالفعل انخفاضا حادا على مدار السنين. ولذلك، تعتم الجداول الإحصائية بالفعل على الحقائق وتخفيها؛ فهي لا تكشف عن أي شيء ولا تساعد على أي شيء. والتقرير ليست له أهمية من الناحية الإحصائية، بالإضافة إلى عدم أهميته برمته.

ومن المهم أيضا أن التقرير، في حين أنه يتكلم عن المنافع العامة والصحة العامة وتغير المناخ إلا أنه يسكت تماما إزاء سؤال متواضع مثل ما إذا كان ينبغي أن ننظر في نظام حقوق الملكية الفكرية وما إذا كان ينبغي أن نكون لجنة من الخبراء للنظر فيه، وذلك لأنه نظام مشوش تماما. ففي المحصلة النهائية، تشكل المعارف منفعة عامة، ولكن نظام حقوق الملكية الفكرية الذي لدينا لا يضمن وجود توازن بين مستخدمي المعارف ومنتجيها. وإذا لم نفعل ذلك، لن نستطيع إنتاج دواء أرخص يمكننا به التصدي لأوبئة العالم، أو توفير التكنولوجيات المعقولة التكلفة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والتي تمكننا من معالجة تغير المناخ.

ومن ثم فهذه ثغرة هائلة في التقرير نفسه. فإذا نظرنا إلى نظام حقوق الملكية الفكرية، من الواضح أنه ينبغي أن تكون الولايات المتحدة نموذجا تحتذي به البلدان النامية. يذكر قانون الولايات المتحدة بوضوح في الباب ٢٨، الفرع ١٤٩٨، أنه يمكن للحكومة أن تستخدم براءات الاختراع للأغراض العامة، ويمكنها حتى أن تأذن لبلدان ثالثة أن تفعل ذلك، وحتى دون مفاوضات. ويعد هذا حقا نموذجا لما ينبغي أن نحاول تحقيقه.

وبالمثل، يلتزم التقرير الصمت تماما عما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لحفز جولة الدوحة الإنمائية التي وصلت إلى طريق مسدود تماما فيما يتعلق بالمسائل الضرورية، حتى من وجهة النظر الكينيزية، لتوليد الطلب العالمي الذي يمكن أن يخرجنا من هذه الأزمة. وحتى فيما يتعلق بالمسائل التي تشمل القطن والمنتجات الحساسة والآلية الخاصة للضمانات، لم يتم إحراز أي تقدم على الإطلاق. باختصار، لدينا هنا منظمة – وهي منظمة التجارة العالمية – تقترب بسرعة، مثل مؤسسات بريتون وودز، من فقدان أهميتها، والتي لا تبالي بالمرة بشواغل الجزء الأكبر من أعضائها. فإذا كنا سنبقي على الإعانات في البلدان المتقدمة النمو وهناك زيادة كبيرة في الإعانات المستوردة من خلال الواردات، فمن المؤكد أنه ستكون هناك حاجة إلى آلية خاصة للضمانات. أو هل ينبغي أن نستمر في ممارسة عملنا المعتاد، وأن نحمي ببساطة مصالحنا التجارية ونتغاضى عن حماية الشواغل المتعلقة بأسباب الرزق لملايين العائلات المهمشة؟

ولذلك، فإنني من الناحية الاقتصادية، أرى في هذا التقرير قدرا ضئيلا جدا من الرؤية – من حيث الإدراك الحقيقي للأزمة التي تجتاحنا ومحاولة استخدام الطابع العالمي

لهذه المنظمة وقدرتها على عقد الاجتماعات لمعالجة هذه الأزمة.

لقد ورد في التقرير الكثير عن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك أمر نرحب به. كما أنه يعد موجزا مفيدا؛ فالأهداف الإنمائية للألفية لها أهميتها. ولكن في الوقت ذاته، لم تذكر في التقرير عبارة واحدة عن الطريقة التي سنحقق بها الأهداف الإنمائية للألفية دون إعادة هيكلة نظام التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية. وربما كان لهذا السبب يتم التركيز البحت على الملاريا والناموسيات والرش. ومن الواضح أنه إذا لم نقم بتغيير نظام حقوق الملكية الفكرية فلن نستطيع القضاء على الملاريا؛ ولن نستطيع سوى الاستمرار في توزيع الناموسيات إلى ما لا نهاية، والاستمرار في الرش حتى يتحول لون بشرتنا إلى الأزرق.

إذن فالخلاصة هي أننا إذا لم نباشر فعلا بمعالجة القضايا الرئيسية، بما فيها نظام حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية، ونختار سياسة صناعية تستخدم الإعانات المحلية في العالم النامي والتعريفات الجمركية للحمائية لحماية الصناعة حتى نحقق التنمية الاقتصادية، لن يكون أمامنا خيار سوى الاستمرار في توزيع الناموسيات. ومن ثم، لن نحقق التنمية الاقتصادية؛ فلن نحقق سوى استعمار الرفاهية.

وحتى إذا خضنا في التفاصيل، ماذا يقدم التقرير؟ إننا حتى نعيد توزيع الغايات حيث تم نقل الغاية ١- باء من الهدف الإنمائي الثامن للألفية إلى الهدف الإنمائي الأول للألفية. بعبارة أخرى، إننا نقوض شرعية إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ كما أننا نقوض الشراكة العالمية؛ ونقضي على قياس التقدم. لذلك - وهذا أمر مهم جدا - نطلب إلى الأمين العام أن يعود إلى الغايات السابقة، وبخاصة فيما يتعلق بحالة الغاية ١- باء. في الواقع، ينبغي أن ننظر إلى مؤشرات أكثر فعالية لقياس ورصد تحقيق الهدف الإنمائي الثامن للألفية.

تلك هي بعض الأفكار التي أردت مشاطرتها مع الأعضاء. ولكن قبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز شديد إلى بضع قضايا أخرى.

يذكر التقرير المسؤولية عن الحماية، التي لها أهمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولكنه يلتزم الصمت تماما عن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ولدى المجلس، في شكله الحالي، أساس سياسي ضيق للغاية لا يمكّنه من التزام الحياد بالفعل بتنفيذ أي شكل من أشكال المسؤولية عن الحماية. ومرة أخرى، إذا نظرنا إلى الجداول الإحصائية فإننا نجد أن نصيب البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من المساعدة الإنمائية الرسمية آخذ في الانخفاض، بما في ذلك القيمة الإجمالية الصافية. ومع ذلك، لم يذكر أي شيء عن ضرورة وصول تلك الدول إلى مجلس الأمن، الذي ينبغي أن تتغير أساليب عمله وشكل عضويته تغييرا جذريا. وهناك مشكلة فيما يتعلق بالسلام والأمن - وحتى التقرير نفسه لا يستطيع أن يخفي ذلك - ومع ذلك يسود الصمت المطلق إزاء الحاجة إلى إصلاح المجلس إصلاحا كاملا. وباختصار، ليس لدى التقرير على الإطلاق ما يقوله حول إعادة بناء المؤسسات وإصلاح الإدارة السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، والتي بدونها لن نستطيع أن نأمل حتى في معالجة هذه الأزمة، ناهيك عن الخروج منها.

مرة أخرى، لننظر إلى بعض القضايا الأخرى. ومن الملائم أن التقرير يتكلم عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولكنه لا يذكر أي شيء عن الحاجة إلى استكمال حجر الزاوية في ذلك الصرح الهام، أي الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. ذلك أمر ضروري، وبخاصة عندما ندرك أننا اقتربنا كثيرا - فيما يتعلق بتطبيقنا للقانون

الإنساني الدولي – من تحقيق التفاهم بشأن المادة ٢٠، التي كانت المادة ١٨ سابقا.

وبالمثل، فيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، لا يوجد في التقرير أي ذكر على الإطلاق لضرورة قيام الأمم المتحدة بمراقبة واستخدام تدفقات أموال التبرعات وإخضاعها لضوابط ميزانية الأمم المتحدة – تلك الضوابط التي تضعها اللجنة الخامسة. وهناك قدر ما من الإشادة بإصلاح إدارة عمليات حفظ السلام، والذي تم بمقتضاه تقسيم الإدارة إلى قسمين، وذلك من خلال إنشاء إدارة الدعم الميداني. ولكن لا يزال الحكم على مدى فعالية هذا التقسيم قيد النظر. كلنا نعرف ذلك، ففي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم يستطع ممثلون من الميدان أن يبينوا أنه قد تحقق أي تحسن في كفاءة أو وحدة القيادة. وبالفعل، طلب المزيد من الموارد لاستعادة وحدة القيادة بعد عملية التقسيم. وبعبارة أخرى، إننا نقوم بالتقسيم لكي نستطيع أن نطلب المزيد من الموارد من أجل تحقيق الوحدة. ليس ذلك إصلاحا، ولكنه وسيلة للتهرب من ضرورة تجميد الزيادة في الميزانية والحصول على الموارد بوسائل أخرى.

إننا نؤيد جميعا الدبلوماسية الوقائية، فمن الواضح أن القليل من الوقاية خير من الكثير من العلاج. ومع ذلك، يجب أن نسأل أنفسنا في الوقت ذاته إذا كنا لن ننشئ هياكل بيروقراطية جديدة ولن تكون هناك ازدواجية في الجهود.

وأخيرا، فيما يتعلق باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية – ما دمت قد أشرت إليها — أود أن أتطرق إلى موضوع إطار المساءلة. وإذا لم تخني الذاكرة، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد ذكرت فيما يتعلق بإطار المساءلة، والمساءلة الداخلية، وإدارة موارد المؤسسات، والإدارة على أساس النتائج أنه لا يوجد بيان واضح في التقرير عن هذه المواضيع، أو عن الطريقة التي يمكن بها تحقيق الهدف الذي تم تحديده، أو عن وضع أي معيار ثابت. وبالتالي، لم يتبق لدينا في نهاية الأمر سوى المقولة الشائعة بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تخضع للمساءلة أمام المنظمة. وهذا يعني إما أن المنظمة هي دولها الأعضاء وهي تخضع للمساءلة بهذا المعنى، وفي تلك الحالة فإن المقولة، أو القول المأثور، زائدة لا لزوم لها – أي الحشو الزائد – أو أنها تعني أن علينا أن نخضع للمساءلة أمام الأمانة العامة، وهذا في الواقع قلب للأمور رأسا على عقب ولا يمكن قبوله إطلاقا.

ولا أنوي أخذ المزيد من الوقت، وقد لاحظت أنني تكلمت لمدة ١٠ دقائق أو ١٥ دقيقة أو ربما أكثر. ولكن قبل أن أنتهي أود أن أختتم بياني بالقول إن هناك مسألة أخرى مهمة للغاية تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث كنا نرغب في أن نرى مزيدا من التفصيل، ورؤية أعظم لما ينبغي أن نفعل، لأن تلك المسألة متصلة بالتأكيد بالقضايا الأساسية للسلام والأمن في العالم.

وهنا مرة أخرى، يمثل نزع السلاح مسألة أساسية بشكل خاص بالنسبة لنا، حيث أننا في الذكرى السنوية العشرين لخطة عمل رجيف غاندي التي قدمها في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي ما زالت في معظمها صالحة وسارية. ولهذا السبب، دعا رئيس وزرائنا في المناقشة العامة للدورة الحالية إلى عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، على أن تكون عالمية وغير تمييزية، وتحظر تطوير وإنتاج الأسلحة النووية وتخزينها واستخدامها في إطار زمني محدد.

إننا نتطلع إلى اقتراحات بشأن الطريقة التي سنمضي بها قدما في هذا الاتجاه. ولذا، أقترح أن يستخدم التقرير على أنه موجز لبعض الأمور التي وقعت، ولكن نحن في هذه القاعة يتعين علينا أن نضع لأنفسنا صكوكا عملية للتصدي للأزمة الحقيقية في العالم من خلال إعادة بناء إدارة دولية

سياسية واقتصادية للعالم بالمعنى المؤسسي، الأمر الذي تستطيع الأمم المتحدة وحدها القيام به، بحكم ما لها من طابع عالمي وسلطة لعقد المؤتمرات.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير العميق للأمين العام على تقريره القيم عن أعمال المنظمة، الذي يظهر رؤية واضحة في التعامل مع القضايا الدولية المعاصرة، ويركز على حتمية تعزيز التحرك الجماعي المنسق الذي يعزز دور ومصداقية المنظمة نحو تحقيق مستقبل أفضل للبشرية.

وأود أن أبدأ هنا بأن أتفق مع الرسالة الواضحة للأمين العام بأننا ''إما أن ننهض معا أو نسقط معا''، وأن ذلك سيتوقف على مدى استجابتنا المشتركة وعلى مدى قدرتنا على تحقيق المساءلة الكاملة باعتبارها مبدأ تنظيميا أساسيا ومبدأ توجيهيا تنفيذا للمنظمة.

وقبل أن أستطرد في التعليق على التقرير، أود أن أضيف إلى تحقيق المساءلة تعزيز الثقة بين كافة الدول، باعتبارها الركيزة الأساسية التي يقوم عليها كل عمل جماعي، خاصة في الأمم المتحدة، تلك الثقة التي تأثرت بممارسات ضارة تمت على مدار السنوات الماضية من عدم تنفيذ للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة السابقة، خاصة في مجال التنمية، إلى سعي من البعض لفرض أنماط ومفاهيم بعينها لا تراعى التنوع السياسي والاقتصادي والثقافي والديني للدول الأعضاء، بل وسعي متزايد من البعض للخروج من نطاق العمل الجماعي في المنظمة إلى العمل الفردي خارجها، استنادا إلى التحالفات السياسية أو العسكرية أو القدرة الاقتصادية.

ومن هنا، فإن الدائرة الأولى لتنفيذ مبدأ المساءلة الكاملة ينبغي أن تكون التزاما صريحا وواضحا من كل من دولنا بدعم العمل الجماعي الدولي. وحتى يتم ذلك، لا بد أن نسعى وأن يؤدي هذا العمل الجماعي إلى تحقيق صالح الشعوب في التنمية والسلام والأمن، وفي التمتع بأعلى مستويات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بعيدا عما نشهده حاليا من مظاهر التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في التعامل مع القضايا الدولية.

لقد خصص الأمين العام ما يزيد على نصف تقريره ومرافقه للتعامل مع قضية التنمية. ولا شك في أن الاجتماعين الرفيعي المستوى اللذين عقدا في مستهل أعمال الدورة الحالية قد أسفرا عن توافقات جديدة حول احتياجات تنموية متزايدة تتطلب التعامل معها بأقصى قدر من الفاعلية حتى يتم بلوغ أهداف الألفية الإنمائية، وتمكين أفريقيا من تحقيق أهدافها التنموية بشكل عام. ويتطلب ذلك دورا رائدا من الأمم المتحدة في تمويل هذه التنمية، إضافة للدور الهام لمؤتمر استعراض توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية الذي نتطلع إلى نجاحه في نهاية هذا العام.

ولا بد من إيجاد آليات تمويلية من خلال الميزانية البرنامجية للمنظمة وعدم تركها للمساهمات الطوعية، ولا بد من تعزيز تطبيق مبدأ الملكية الوطنية وبناء الجهود التنموية على أساس الاستراتيجيات الوطنية دون مشروطية.

ولا بد أن تتحول السنة القادمة، كما ذكر الأمين العام، إلى سنة للفعل يتم فيها توفير الغذاء والمأوى والتعليم والصحة للأشد احتياجا، مع تعزيز الاستراتيجية التي يقودها الأمين العام لدعم قدرة الدول الأفريقية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد اقتراحات الأمين العام لتعزيز وتفعيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، مع توفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

من هنا، وبنفس قدر اهتمامنا بالتنمية، لا بد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تسوية النزاعات وليس فقط

على تعزيز الدبلوماسية الوقائية ودعم عمليات حفظ السلام، ففي الوقت الذي نؤيد تعزيز دور إدارة الشؤون السياسية في هذين المجالين الهامين ونؤيد تعزيز قدرة الأمين العام على القيام بالمساعي الحميدة، لا بد أن تعزز الأمم المتحدة من دورها في التوصل إلى تسويات سلمية لكافة النزاعات، وألا تكتفي بإيفاد عمليات حفظ السلام لعشرات من السنوات دون بذل جهد مواز للتوصل إلى التسويات السلمية اللازمة.

وفي الوقت الذي نحيي دور الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية ومن خلال مبعوثيها في منطقة الشرق الأوسط، فإننا نرى ضرورة تعزيز دورها بشكل أكبر حتى تتحقق التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن المرجعيات الرئيسية لعملية السلام قد وضعت هنا في الأمم المتحدة وستظل تحكم أي تسوية نهائية في هذا المجال.

ومن نفس المنطلق، لا بد من تعزيز دور لجنة بناء السلام ومكتب بناء السلام وصندوق بناء السلام، في إطار يحقق تنسيقا أكبر بين دور الأمين العام، من جهة، ودور اللجنة، من جهة أخرى، خاصة مع الدور الرائد الذي أصبحت تضطلع بتنفيذه على أرض الواقع. ولذا لا بد من تعزيز التعامل مع القضايا الإنسانية من خلال مواجهة الأزمات الإنسانية الطارئة بنفس الكفاءة التي واجهت بها المنظمة التسونامي والزلازل التي وقعت في الآونة الأخيرة، وتعزيز التعامل مع الأزمات العالمية، مثل قضية زيادة أسعار المواد الغذائية، التي نحيي مبادرة الأمين العام بصياغة استراتيجية متكاملة للتعامل معها تتضمن معالجة سريعة للوضع الإنساني. كما يتطلب الأمر منا مناقشة صريحة لمسببات ما ثبت من خلال الممارسة، ومن خلال تعاملات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، أن الدول المتقدمة النمو تساهم بسخاء في مواجهة الأزمات الإنسانية، بينما، وللأسف، تحجم عن نفس القدر من المساهمة في تنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها في الأمم المتحدة، وخاصة في مجال التنمية.

يصادف عام ٢٠٠٨ مرور ستين عاما على بدء عمل الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام، كما يصادف مرور ستين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويصادف مرور أربعين عاما على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا شك أن ذلك يفرض علينا إجراء تقييم متعمق لكل من هذه المجالات الثلاثة.

ففي مجال حفظ السلام، دعمت مصر، وما زالت تدعم، اقتراحات الأمين العام لإعادة هيكلة إدارة عمليات السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني. وفي نفس الوقت، لا يسعنا إلا الإعراب عن القلق من استمرار التضخم في ميزانية حفظ السلام، مقارنة بالميزانية العادية للمنظمة، وبعدم تزامن استمرارية عمليات حفظ السلام مع سعي جدي من جانب المنظمة للتوصل إلى اتفاقات سلام شاملة، ونتشاطر، في هذا الصدد، ما أوضحه تقرير الأمين العام من ضرورة ”استمرار المشاركة السياسية مع الأطراف ذات الصلة بحيث يكون هناك سلام يتعين حفظه“ (A/63/1، الفقرة ٤٩). وإذ قدمت مصر، وستقدم، المزيد من خيرة رجالها ونسائها للمشاركة في هذه العمليات من منطلق إيمانها بأهمية مفهوم الأمن الجماعي الدولي، فإننا نطالب بقدر أكبر من التنسيق بين الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن في تحقيق الاستقرار للتواجد الدولي في الميدان دون تأخير، وفي توفير الحماية اللازمة للقوات أثناء أدائها لمهامها تنفيذا للقواعد ذات الصلة.

وفي مجال حقوق الإنسان، فإننا نحيي التقدم المحرز في أعمال مجلس حقوق الإنسان كجهاز فرعي من أجهزة الجمعية العامة. ونشاطر الأمين العام الرأي في أننا حققنا قبولا دوليا واسع النطاق بشأن معايير حقوق الإنسان. إلا

أننا نشدد هنا على ضرورة احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي في التعامل مع هذه القضايا، وعلى ضرورة الابتعاد عن محاولة فرض أي مفاهيم غير متفق عليها. ونحذر من محاولات البعض الإيحاء بأنهم الراعون لقضايا حقوق الإنسان في المنظمة. فجميعنا نؤمن بأهمية حقوق الإنسان وبحتمية تمتع شعوبنا بها في الإطار الدولي المتفق عليه، وعلى رأسها الحق في التنمية.

وفيما يتعلق بالقضايا الجديدة التي تجري مناقشتها في المرحلة الحالية، فإن مصر تشارك في المشاورات الجارية حول ما ورد في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ حول المسؤولية عن الحماية، وهي على استعداد لمناقشة تنفيذ هاتين الفقرتين في الجمعية العامة للتوصل إلى اتفاق واضح حول أبعاد ما ورد بهما، وحول علاقتهما بالسيادة الوطنية والدور المنوط بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الإطار.

وإذ أنتقل إلى نزع السلاح، فلا شك أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمر بأصعب أزماتها في المرحلة الحالية، خاصة مع فشل المعاهدة في تحقيق عالميتها، والفشل الواضح في تنفيذ جميع عناصر صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة التي أبرمت عام ١٩٩٥، وخاصة القرار المتعلق بالشرق الأوسط، بل وتزامن ذلك مع سعي البعض إلى تعزيز التعامل الدولي مع قضايا عدم الانتشار على حساب تحقيق عالمية المعاهدة، من جهة، وقضايا نزع السلاح النووي من جهة أخرى. كل هذه المؤشرات، للأسف، تنذر باحتمالات تهدد الاقتناع الدولي بالمعاهدة، وتهدد صفقة التمديد اللانهائي، بالتالي.

إن مرور ٤٠ عاما على اعتماد المعاهدة هذا العام لا بد أن يدق ناقوس الخطر في ما يتعلق بتعزيز الجهود الدولية لتنفيذ أحكامها حتى نصل إلى استعراض ناجح للمعاهدة عام ٢٠١٠، وحتى نصل إلى تعزيز نظام منع الانتشار، ونزع السلاح النووي معا في إطار من الإيمان المشترك بحتمية تعزيز فعالية المعاهدة، وتنفيذ جميع التزاماتنا بموجبها، باعتبارها حجر الزاوية لتعزيز الأمن الجماعي الدولي في هذا المجال.

وبالمثل، فإن نجاحنا في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في أوائل أيلول/سبتمبر هذا العام، لا بد أن يقترن بجهود حثيثة لتعزيز مشاركة الدول في تنفيذها، وعدم حصر التنفيذ على اللجان التي شكلتها الأمانة العامة بجهودها الذاتية، وأن يكون العمل الدولي في تنفيذ الاستراتيجية متفقا مع الأولويات التي تضعها الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أشيد باقتراحات الأمين العام في مجالات الإصلاح، بما في ذلك تحقيق الاتساق على مستوى المنظومة، وتعزيز المساءلة في الأمانة العامة، وإدارة العدالة، واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد أن أحيي سياسته في الانفتاح على الدول الأعضاء من خلال اللقاءات الدورية مع الجمعية العامة، ومن خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وتعزيز إسهام المجتمع المدني والقطاع الخاص في أنشطة المنظمة، حتى تصبح بحق منظمة عالمية تقوم على تحقيق المصالح المشتركة في ظل الالتزام الكامل بأحكام الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسن (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يستعرض التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/63/1)، على نحو جيد، ما تحقق من إنجازات خلال العام الماضي والتحديات المعقدة التي تنتظرنا. ويساعدنا التقرير في الإبقاء على تركيزنا، وسأتناول بإيجاز المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي تطرق إليها الأمين العام في تقريره.

وتحقيق النتائج لفائدة أشد الناس احتياجا أمر حاسم الأهمية لصون السلم والأمن، وهي مهمة معقدة ومتعددة الأبعاد. والفقر والتخلف من بين أفدح التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم.

إننا الآن في منتصف الطريق صوب عام ٢٠١٥، الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال يساورنا قلق بالغ لأن العديد من البلدان النامية فرصتها لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ تبدو جد ضئيلة. وينبغي بذل المزيد من الجهود في ما يتعلق بتمويل التنمية. وسيكون الاجتماع المقبل في الدوحة بشأن تمويل التنمية محكا لاختبار عزم المجتمع الدولي.

ومن بين الأهداف الرئيسية في مجال صون السلم والأمن حماية حقوق الإنسان الأساسية والنهوض بها. ويشير الأمين العام في تقريره إلى ما أحرزه المجتمع الدولي من تقدم هام في النهوض بمعايير حقوق الإنسان وآلياتها.

وحقوق المرأة من حقوق الإنسان الأساسية، وهي هامة في حد ذاتها. وعلاوة على ذلك، أصبح من المعروف جيدا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أشكال الاقتصاد الذكي أيضا، الذي لا يمكن القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدونه. وبالمثل، هناك بعد جنساني واضح عندما يتعلق الأمر بالصراع والسلام والأمن، وتضطلع المرأة بدور مميز وهام في منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

ونشجع بشدة تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات، بما يتماشى تماما مع النهج الكلي الذي نطبقه بصورة متزايدة في عملنا. ونقول إنه لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن، مثلما قيل في أحيان كثيرة في هذه القاعة.

ويشكل تأمين المنافع العالمية أحد المفاتيح الهامة الأخرى لصون السلم والأمن. وتغير المناخ يهدد الأمن البشري. وأشد الفئات هشاشة، بما في ذلك الدول الجزرية النامية الصغيرة وأقل البلدان نموا، هي الأكثر تضررا بتغير المناخ وإن كانت لا تتحمل سوى القليل من المسؤولية عن أسبابه. ويجب أن نقر بالحقيقة المتمثلة في أن بناء مستقبل آمن للبشرية مسؤولية مشتركة بين جميع الدول. ويجب تشاطر التكاليف الاقتصادية للقيام بذلك وفقا لقدرات كل دولة.

وفي سعينا إلى السلام والأمن، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها المشتركة في مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بُذلت فعلا تحت إشراف الأمم المتحدة، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات الإرهابية، بل وازديادها. وبالتالي، لا بد من عمل المزيد. وتؤيد أيسلندا إبرام اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. فوضع إطار قانوني دولي معزز سيوطد جهود مكافحة الإرهاب، وسيساعد على كفالة عدم التضحية خلال هذه المعركة باحترامنا الأساسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

واستمرار انتشار الأسلحة ينطوي على تهديد دائم للسلم والأمن، وتأسف أيسلندا للتقدم المحدود الذي أُحرز في مجال تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار.

إن انتشار الأسلحة النووية، بقوتها التدميرية الهائلة، يثير القلق بشكل خاص، وأيسلندا تدعم تماما عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل أيضا خطرا كبيرا، وينبغي ألا ندخر جهدا في السعي إلى تقليل الخسائر في الأرواح التي تسببها تلك الأسلحة. والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطوة في الاتجاه الصحيح، وأيسلندا من

بين البلدان التي دعت إلى إبرام صكوك ملزمة قانونا بشأن السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الوسم والتعقب. وعلاوة على ذلك، إلى إبرام معاهدة خاصة بتجارة الأسلحة سيكون قطعا إنجازا كبيرا نحو نفس الغاية.

إننا نتفق تماما مع الأمين العام على أنه يتعين علينا تقوية الأمم المتحدة بالعمل تجاه المساءلة الكاملة. وعلى الرغم من أن الآراء في الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة التحديات العالمية كثيرا ما تتسم بالإحباط ونفاد الصبر، فإنه لا جدال في أن منظومة الأمم المتحدة ككل تضطلع بدور رئيسي في صون السلم ودرء الجوع والمجاعة، وتنسيق الاستجابة العالمية للعديد من الأزمات التي تواجه البشرية في مختلف الأزمنة. وينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل إلا ما ترغب دولها الأعضاء في أن تدعها تفعله. ومسؤوليتنا هي أن نعطي الأمم المتحدة الوسائل والولايات اللازمة لها لتواجه التهديدات والتحديات الحالية بفعالية.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية في تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومن الأهمية بمكان تجهيز المنظمة تماما، ماليا ومؤسسيا، لمعالجة تلك القضايا الهامة. ولكن من المؤسف أن هذه ليست الحالة الآن. ومن المعترف به أن عمل الأمم المتحدة في ذلك الميدان كثيرا ما يكون مفتقرا إلى الموارد ومجزءا وغير خاضع للمساءلة. وترى أيسلندا أن مما له أهمية فائقة معالجة تلك النقائص خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، بهدف بناء أمم متحدة أشد قوة وأكثر قدرة على الاستجابة وأكثر تماسكا وخضوعا للمساءلة، لمصلحة الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.